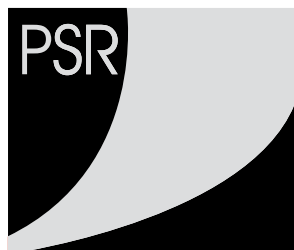


الأجندة الاجتماعية لحركة حماس
« مواقف حماس تجاه قضايا المرأة والأقليات و الحقوق المدنية »

علاء خلوح

دائرة السياسة والحكم



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

آذار (مارس) ٢٠١٠



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في اجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي اصحابها وليس بالضرورة رأي المركز

المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية والمسحية، ص. ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

علاء خلوح: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة جامعة بيرزيت، تخرج عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية أبرزها، موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٩). و"فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والتناجح" في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧).

٥	المقدمة
١١	خلفية عامة
١٦	انتشار التدين في المجتمع الفلسطيني :
٢٠	المحور الأول: موقف حركة حماس من المرأة
٢٠	أولاً: وضع المرأة في قانوني الأحوال الشخصية العقوبات
٢٤	ثانياً: عمل المرأة
٢٩	ثالثاً: حجاب المرأة ولباسها
٣٣	رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة
٣٧	المحور الثاني: رؤية حماس للأقليات (غير المسلمين)
٣٨	أولاً: ضمان حقوق الأقليات وفق القانون
٤٢	ثانياً: ضمان حقوق الأقليات في الممارسة
٤٧	المحور الثالث: موقف حماس من قضايا التعليم والثقافة والحريات العامة
٤٧	أولاً: أسلمة التعليم
٥٤	ثانياً: رؤية حماس للنشاطات الثقافية والفنية
٥٨	ثالثاً: حرية الرأي والتعبير في عهد حكومة حماس
٦٢	الخاتمة
٦٦	قائمة المراجع

المقدمة

أحدثت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦ مفاجئة كبرى لدى الأوساط الفلسطينية والإقليمية والدولية، فقد حصلت حركة حماس على ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً. يعتبر هذا الفوز الذي حققته حركة حماس أول نجاح بهذا المستوى لتيار سياسي يتخذ الإسلام كمرجعية له في المنطقة.

تلعب حركة حماس اليوم الدور الذي كانت تلعبه حركة فتح على الساحة الفلسطينية في القرن الماضي، ويساعد العامل الأيديولوجي في ترسيخ جذور الحركة في المجتمع الفلسطيني الذي يدين معظم مواطنيه (٩٨٪) بالإسلام، كما أن تجربة الانتخابات التشريعية الثانية أثبتت أن حماس قادرة على حشد الجماهير خلفها خاصة في ظل استخدامها الخطاب الديني كأساس لخطابها بشكل شامل. ويمكن ملاحظة كيف وظفت حماس نصوص الخطاب الديني في حملتها الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية للتأثير على توجهات الناخب الفلسطيني الذي يشكل الدين أحد أركان معتقداته الأساسية.

أحدثت هذه النتائج قلقاً لدى قطاعات عديدة من المجتمع الفلسطيني نتيجة التخوف من محاولة حركة حماس السعي إلى أسلمة المجتمع الفلسطيني استناداً إلى رؤية الحركة ومبادئها، وكانت أكثر القطاعات قلقاً هي قطاعات الحركة النسوية التي تنتمي لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية والتي تطالب بإنصاف المرأة في العديد من القوانين الفلسطينية ومساواتها مع الرجل خاصة في قوانين الأحوال الشخصية (العائلة) والعقوبات وغيرها. كما شكل فوز حماس خوفاً للأقليات الدينية الموجودة في المجتمع الفلسطيني والمقصود هنا المسيحيون بطوائفهم المتعددة والذين يتواجدون في العديد من المناطق الفلسطينية وخاصة في القدس وبيت لحم ورام الله وغزة وغيرها من المناطق الفلسطينية، إضافة إلى الطائفة السامرية في نابلس. وكانت القوى العلمانية واليسارية في المجتمع الفلسطيني من بين القطاعات التي أبدت تخوفاً بعد فوز حماس من قيامها بتقييد الحريات العامة («وأسلمة») المجتمع والتدخل في مناحي الحياة المختلفة من تعليم وثقافة وفنون.

أثارت تصريحات عدد من نواب وقادة حماس المخاوف لدى القطاعات التي أشير إليها سابقاً، فقد صرحت النائب أم نضال فرحات والنائب محمد أبو طير أنهم سيسعون إلى فرض الحجاب على النساء^١، كما رفض نواب حماس مطالبات الحركة النسوية بتحديد سن (١٨) عاماً كحد أدنى للزواج، ومنع تعدد الزوجات. كما حدثت بعض التطورات التي أدت إلى مزيد من التخوف كان أبرزها إتلاف كتاب (قول يا طير) من المكتبات العامة للمدارس بحجة احتوائه على ألفاظ منافية للأخلاق. وكان قد سبق ذلك زيادة

١. الخليج الاماراتية، ٢٥/١/٢٠٠٦.

حصّة التربية الإسلامية لجميع المدارس على حساب مادة اللغة العربية، واعتبر ذلك بداية التدخل في نظام التعليم «واسلمته»^٢. كما رفضت بلدية قلقيلية التي تسيطر عليها حركة حماس إقامة حفل في تراثي تقيمه فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية بحجة منع الاختلاط بين الجنسين، بحجة أن هذه العرض يتنافى مع القيم الإسلامية^٣.

في المقابل صدرت العديد من التصريحات من قبل قيادة حماس المطمئنة للمجتمع الفلسطيني تجاه قضايا الحريات العامة والمطمئنة للأقليات، فقد صدرت تصريحات من خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس^٤، وعزيز دويك رئيس المجلس التشريعي^٥ تؤكد عدم سعي الحركة لفرض الحجاب بالقوة. واحتوى البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على هذه التطمينات من حيث ضمان حقوق الأقليات واحترامها، وصون حقوق المرأة والمحافظة على الحريات وذلك لتبديد المخاوف.

تهدف هذه الدراسة لبحث مواقف حركة حماس من القضايا الاجتماعية ومن ثم إمكانية قيام حركة حماس بتبني سياسات واستراتيجيات وبرامج من شأنها أن تؤدي إلى «أسلمة» المجتمع الفلسطيني على ضوء فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ وحصولها على أغلبية مقاعد المجلس، ومناقشة الظروف التي قد تساعدها على تطبيق أجندتها الاجتماعية، والظروف التي تعرقل تطبيق أجندتها. بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وسيطرتها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، أصبحت الحركة ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني لاعباً أساسياً في عملية صنع القرار الفلسطيني، مما يمنحها فرصة أكبر لتعمل على تحقيق رؤيتها وبرامجها الاجتماعي الذي لطالما نادى به، وهو العمل على «أسلمة» المجتمع، من خلال بعث الهوية الإسلامية في المجتمعات المسلمة، أي أسلمة نظام الحكم والتربية والتعليم والثقافة والإعلام والاقتصاد والأدب والفن والأسرة وكل مناحي الحياة. حالت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية دون تحقيق حركة حماس هذه الرؤية حيث استعدت القوى العلمانية واليسارية للتصدي لهذه المحاولة. إلى جانب طغيان الجانب السياسي على مختلف الجوانب، فعند تشكيل حكومتها في آذار ٢٠٠٦ واجهت مجموعة من الصعوبات والعراقيل على مستويات مختلفة من حصار دولي وإقليمي، إضافة للصراع الداخلي الذي خاضته على السلطة والذي انتهى بسيطرتها الكاملة على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، حيث يحتاج تطبيق أجندتها الاجتماعية إلى استقرار سياسي.

٢. سمير أبو عيشة وقيس عبد الكريم: تقييم تجربة الحكومة الفلسطينية العاشرة (ورشة عمل). رام الله:

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيسان ٢٠٠٧، ص ٩.

٣. رسالة بلدية قلقيلية لإدارة مهرجان فلسطين (يوجد مقتطفات منها في داخل البحث).

٤. مقابلة مع خالد مشعل <http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/2006>

٥. مقابلة مع عزيز دويك www.fm-m.com/2006/May2006

تطرح هذه الدراسة التساؤل التالي وتحاول الإجابة عليه، هل ستعمل حركة حماس على أسلمة المجتمع الفلسطيني من الأعلى إلى الأسفل، أي بالانقلاب على النظام السياسي الاجتماعي الفلسطيني من داخله، وتغيير القوانين واللوائح والأنظمة في مؤسسات السلطة لتخدم رؤية وبرنامج وتوجهات حركة حماس؟.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن حركة حماس لم تتمكن من تطبيق أجندتها الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة من خلال الأدوات والوسائل القانونية التي باتت متوفرة لها بعد سيطرتها على المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، ولكن ذلك لم يمنع حماس من الاستمرار في أسلمة المجتمع بطرقها وأساليبها القديمة، والتي تعتمد على جهاز الدعوة والمسجد والنشاطات المنهجية واللامنهجية، وغيرها.

ستتضمن هذه الورقة ثلاثة محاور رئيسية إلى جانب المقدمة والخلفية العامة للدراسة والخاتمة، يناقش المحور الأول موقف حماس من قضايا المرأة من جوانب عديدة كوضع المرأة في قوانين الأحوال المدنية والعقوبات والموقف من تعديل هذه القوانين استناداً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما يناقش هذا المحور نظرة حماس لعمل المرأة وخروجها من منزلها، والضوابط التي تراها ملزمة لعمل المرأة. كما يتناول هذا المحور موقف حماس من الحجاب، وأسباب ومسوغات عدم توجيهها لفرضه بالقوة وإنما من خلال الدعوة. كما يناقش تطور فكر حماس تجاه مشاركة المرأة في العمل السياسي.

يتناول المحور الثاني رؤية حماس للأقليات (غير المسلمين)، من خلال قضيتين. الأولى تتعلق بحقوق الأقليات وفق القانون، حيث أقرت حماس في برنامجها الانتخابي بضمان حقوق الأقليات على أساس المواطنة الكاملة.

والسؤال هنا هو: ما هي المواطنة حسب تفسير حماس؟ هل هي منبثقة من رؤية الإخوان المسلمين في مصر المبنية على أساس نظام الذممة مع بعض التعديلات أم على أساس مفهوم المواطنة وفق المفهوم الليبرالي. سيحاول هذا المحور الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي المواطنة الكاملة التي عنتها حماس؟
٢. هل ستلتزم حماس ببرنامجها الانتخابي القاضي بضمان حقوق الأقليات على أساس المواطنة الكاملة؟
٣. هل ستقبل حماس أن يترأس الدولة في المستقبل مسيحي أو أن يشارك في قيادة المؤسسة الأمنية كأي فرد في المجتمع أم أنه مواطن من الدرجة الثانية أو أدنى؟

أما القضية الثانية فتعنى بحقوق الأقليات في الممارسة. أي ماذا يمكن لحماس أن تفعل لإزالة مخاوف المسيحيين وإيقاف هجرتهم؟ وهل هجرة المسيحيين مرتبطة بنتائج الانتخابات أم بأسباب أخرى؟ ما المطلوب من حماس أن تفعله ليشعر المسيحي بالمواطنة الكاملة؟

يتناول المحور الثالث موقف حماس من قضايا الحقوق المدنية والحريات العامة من خلال مناقشة ثلاثة قضايا هي:

(١) "أسلمة" التعليم، حيث يخشى البعض من قيام حركة حماس "بأسلمة" التعليم ويستندون في ذلك إلى تجربة الحركات الإسلامية التي وصلت للحكم في بعض البلدان، وتمثل أسلمة التعليم بزيادة التعليم الديني ومنع الاختلاط في المدارس والجامعات، وقد قامت حكومة حماس بزيادة نسبة التعليم الديني في المدارس بحيث زادت عدد حصص التربية الإسلامية حصّة إضافية لكل صف. سيحاول هذا الفرع الإجابة على التساؤلات التالية: هل ستقوم حماس بأسلمة التعليم وكيف؟ وهل ستعمل على فصل الذكور عن الإناث في المدارس المختلطة والجامعات؟ وهل ستعمل على تشجيع التعليم الديني؟

(٢) رؤية حماس للنشاطات الثقافية والتعليمية: تشهد المناطق الفلسطينية وخاصة الضفة الغربية ومدن رام الله وبيت لحم نشاطات ثقافية وفنية، حيث ينظم مهرجانات فنية تشارك فيها بعض الفرق المحلية والدولية وتقدم العروض. وترى القوى الإسلامية بهذه النشاطات بأنها منافية للدين، وسبق الإشارة لرفض بلدية قلقيلية لإقامة مثل هذه العروض، إلى جانب تصريح وزير الثقافة في عهد حكومة حماس الذي قال (أنه سيمنع الرقص الشرقي). سيحاول هذا الفرع الإجابة على التساؤلات التالية: هل سيتم منع المهرجانات الفنية التي ستقام، وهل ستغلق دور السينما والمسارح؟ هل سيسمح بإقامة المعارض الفنية وخاصة الفن التشكيلي الذي يحتوي على تماثيل وهو الأمر المرفوض من بعض الجهات الإسلامية؟

(٣) حرية الرأي والتعبير في عهد حماس، التزمت حماس قي برنامجها الانتخابي وفي بيانها الوزاري بصون حرية الرأي والتعبير للمواطن الفلسطيني، ولكن من حيث الممارسة واجهت حماس من خالفها الرأي تارة بالكفيل وتارة بالتخوين. سيحاول هذا الفرع الإجابة على التساؤلات التالية: إلى أي مدى ستصون حركة حماس حرية الرأي والتعبير، هل من الممكن انتقاد الحكومة دون خوف؟ هل سيصبح انتقاد الحكومة في المستقبل كفر؟ هل سيتم التضييق على نشر وتوزيع المجالات الفنية والتي تحتوي صوراً "غير محتشمة"؟ وهل ستسمح بنشر الكتب والمقالات التي تنقد أداؤها، أو تنتقد نصاً دينياً؟

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر وهي :

١. أدبيات حركة حماس (ميثاق الحركة، برنامج كتلة الإصلاح والتغيير، برنامج الحكومة العاشرة، بيانات حركة حماس). رغم ندرة تطرق حماس في هذه الأدبيات للأجندة الاجتماعية.
 ٢. الأدبيات المنشورة من كتب وأبحاث والتي تعبر عن رأي حماس.
 ٣. مقابلات مع نواب وقيادات ذوي العلاقة بالجانب الاجتماعي. وهذه المقابلات ليست بالضرورة تعبر عن موقف حماس الرسمي، ولكنها تبين مواقف قيادات حماس تجاه القضايا المختلفة لمواضيع الأجندة الاجتماعية، والتي غالباً ما تكون جزءاً من مواقف الحركة أو قريبة منها.
 ٤. دراسة المبادرات التشريعية التي تقدمت بها كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي.
 ٥. صحيفة الرسالة، وهي صحيفة تصدر عن حزب الخلاص الإسلامي الذي أسسه عدد من كوادر حركة حماس في قطاع غزة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وهي صحيفة مقربة من حركة حماس، حيث تقوم هذه الصحف بنشر الموقف الرسمي لحركة حماس وتبني وجهة نظرها.
 ٦. مقابلات مع نشيطي المجتمع المدني والمؤسسات النسوية والحقوقية وباحثين اجتماعيين حول الموضوع.
 ٧. استطلاعات الرأي العام التي يجريها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. وذلك بهدف معرفة مواقف ناخبي حركة حماس في العديد من القضايا الاجتماعية ومقارنتها بمواقف قيادات الحركة، ورؤية حجم الانسجام والتناقض بين القيادة والقاعدة.
- تطرق العديد من الأدبيات السابقة إلى موضوع التأسلم في المجتمع الفلسطيني، أو قضايا الأجندة الاجتماعية لحركة حماس، وكان من أبرز هذه الأدبيات دراسة الدكتورة إصلاح جاد (نساء على تقاطع طرق - الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية)، وتستعرض الباحثة في هذا الكتاب دور الحركة النسوية على مدار تاريخ النضال الفلسطيني، وقدمت الباحثة فيه نقلة نوعية حينما تناولت دور الحركة النسوية الإسلامية المرتبطة بحركة حماس حالياً وجماعة الإخوان المسلمين قبل تأسيس حماس. كما استعرضت رؤية حماس لمفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وكيف تعاملت معه، واستثمرت جهود حركتها النسوية لتصبح بديلاً عن الحركة النسوية للتنظيمات العلمانية.

ومن بين الأدبيات التي تم الرجوع إليها والاستعانة بها كتاب (الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة) للدكتور إباد البرغوثي والذي ناقش واقع الحركات الإسلامية في الأراضي الفلسطينية، إلى جانب انبعاث الصحوة الإسلامية ومظاهر التأسلم. بالإضافة إلى كتاب الدكتور زياد أبو عمرو (الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة).

خلفية عامة

تعتبر حركة حماس نفسها كجناح من أجنحة جماعة الإخوان المسلمين^٦، التي نشأت في عام ١٩٢٨ في مصر، ومن ثم بدأت بنشر دعوتها في الدول المجاورة، حيث قامت قيادات من جماعة الإخوان المسلمين بزيارات متعددة إلى فلسطين قبل افتتاح المكتب الحركي في القدس. وهناك عدة روايات مختلفة حول تاريخ افتتاح أول مكتب للجماعة في فلسطين فمنهم من يرجعها لأواسط الثلاثينات وهناك من يرجعها لمنتصف الأربعينات من القرن الماضي. وقد شاركت جماعة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من خلال مئات المتطوعين الذين قدموا من الدول المجاورة وخاصة من مصر والأردن. وقد منحتهم هذه المشاركة قبولاً جماهيرياً وشرعية وطنية، لم تتمتع بها قوى أخرى كانت موجودة على الساحة الفلسطينية والعربية.

بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قسمت فلسطين إلى ثلاثة أجزاء وهي الجزء الذي احتلته إسرائيل، والجزء الذي تم ضمه للأردن، وجزء تم اتباعه لمصر. وقد كان حال الإخوان المسلمين في الجزء الفلسطيني الذي تم ضمه للأردن أفضل حالاً من إخوانهم في المناطق الأخرى، فقد سمح لهم بممارسة نشاطهم بشكل علني، وذلك بعد أن اعترف بهم النظام، وذلك بسبب قصر نشاطهم على الدعوة ونشر تعاليم الجماعة تحت مظلة جمعية إسلامية «جمعية الإخوان المسلمين» وحظيت الجماعة بدعم النظام ودوائره رغم وجود بعض التوترات في فترات محددة^٧. وقد تأثرت حركة الإخوان في قطاع غزة بما كان يجري للحركة الأم في مصر فكانت إذا تعرضت الحركة الأم في مصر إلى ضغط أو قرارات تصدر بشأنها فإنها كانت تظال فرع الحركة الموجودة في قطاع غزة وذلك لأن القطاع كان تحت الإدارة العسكرية المصرية. في العام ١٩٥٤ أصدرت الحكومة المصرية قراراً بحظر نشاط حركة الإخوان، وشمل القرار حظر نشاط الإخوان في قطاع غزة وأقفلت شعب الإخوان. هذا القرار دفع جماعة الإخوان إلى العمل السري حيث كانت الحركة تعقد لقاءاتها بعيداً عن أعين الناس وأعين أجهزة مخابرات الحكم العسكري المصري في القطاع^٨.

سعت الجماعة لتحقيق أهدافها المتمثلة بأسلمة المجتمع من خلال مجموعة من الخطوات والأهداف المتمثلة بتكوين الفرد المسلم والبيت المسلم لإقامة المجتمع المسلم، وتحرير الوطن من الاحتلال لإقامة الحكومة المسلمة للعمل على تحقيق الوحدة للبلاد الإسلامية وإقامة الخلافة الإسلامية ونشر الدعوة الإسلامية في العالم^٩.

٦. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية - حماس، المادة الثانية.

٧. مخلد عبيد المبيضين: «الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن». مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٢٧، عدد ٤، شتاء ١٩٩٩، ص ١٢ - ١٣.

٨. زياد ابو عمرو: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩، ص ٢٤ - ٢٥.

٩. محمد عبد الرحمن: منهج الإصلاح والتغيير عند جماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٦، ص ٢٠.

لقد أدى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تمكين الأخوان المسلمين من تطوير أساليب العمل التنظيمي، ومروا بثلاث مراحل وهي^{١٠}:

١. المرحلة الأولى (١٩٦٧ - ١٩٧٦): حيث تم إنشاء «النواة الصلبة» لـ «الإخوان المسلمين» في قطاع غزة بعد انتهاء الحكم المصري. فقد اتخذ الإخوان المسلمين في فلسطين قراراً بعدم المشاركة في المقاومة، نظراً لضعف إمكانياتهم في تلك الفترة وقرروا العمل على تجنيد المزيد من الأعضاء من خلال الدروس الدينية وزيارات المنازل، ونشر الدعوة والتربية الإسلامية، بهدف تحويل الأنصار الجدد إلى أنصار ملتزمين بتعاليم الدين الإسلامي^{١١}.

شهدت هذه الفترة تأسيس المجمع الإسلامي في مدينة غزة عام ١٩٧٣، فقد بدأ المجمع عمله بالدعوة وبناء الفرد المسلم، وكان المجمع قد نشأ كمسجد ألحقت به عيادة طبية وناد رياضي ورياض أطفال، ولجنة زكاة، ومركز للأنشطة النسوية، ولجنة إصلاح، وفرق أفران إسلامية^{١٢}. من خلال الاطلاع على فروع المجمع الإسلامي يلاحظ تركيزها على قضايا الأسلمة من خلال نشر الدعوة، وإيجاد مؤسسات اجتماعية بطابع إسلامي.

ركز المجمع الإسلامي على الأهداف البعيدة المدى بهدف تشكيل مجتمع إسلامي وأصبح عمل المجمع الإسلامي التأسيس الاجتماعي الواسع والذي شمل إنشاء مجموعة من المدارس ودور حفظ القرآن بهدف تبليغ الدعوة، وكان التركيز على النشاطات الاجتماعية والتطور الأخلاقي وإصلاح المجتمع بروح الإسلام وقيمه. بالمقابل صدرت الدعوات لرفض الثقافة الغربية والتمسك بالتقاليد الإسلامية في ما يتعلق في التعليم والعائلة ومكانة النساء ووظيفتهن من خلال قلع جذور السلوكيات "غير الأخلاقية" التي تسربت نتيجة الحداثة مثل النشاطات المختلطة بين الشباب والشابات والهدف من ذلك المحافظة على المرأة. أعتقد الإخوان أن الأسلمة تتم تدريجياً من خلال التعليم الشامل بدءاً بالأجيال الصغيرة حتى البالغين الذين تنقصهم الثقافة والتأهيل^{١٣}.

٢. المرحلة الثانية (١٩٧٦ - ١٩٨١)، تميزت هذه المرحلة بالاتساع الجغرافي وبناء المؤسسات، والاشتراك في النقابات المهنية في قطاع غزة والضفة الغربية. شهدت هذه المرحلة ازدياداً في شعبية منظمة التحرير الفلسطينية بين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في عام ١٩٧٦

١٠. شاؤول مشعال و ابراهام سيلع: عصر حماس. ١٩٩٩، ص ١٨

١١. إصلاح جاد: نساء على تقاطع طرق الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. رام الله: مواطن، ص ص ١١٢-١١٣.

١٢. مهيب النواتي: حماس من الداخل. غزة: دار الشروق، ٢٠٠٢، ص ص ١٣-١٤.

١٣. شاؤول مشعال و ابراهام سيلع: عصر حماس. ١٩٩٩، ص ٢٠.

التي أفرزت أشخاصا محسوبين على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي زاد مخاوف الاحتلال الإسرائيلي من تنامي شعبية الفصائل الفلسطينية^{١٤}. يرى عدد من المراقبين أن الاحتلال في هذه الفترة وللقضاء على الشعبية المتزايدة للفصائل الفلسطينية، غض الطرف عن نشاط الإخوان المسلمين لاختلافهم الأيدلوجي والسياسي مع منظمة التحرير، وبنفس الوقت لابتعاد الإخوان المسلمين عن العمل المسلح في تلك المرحلة. وكان للصراع المحتدم بين منظمة التحرير والأردن حول مسألة التمثيل إضافة للعلاقات الجيدة التي كانت تربط الإخوان المسلمين بالأردن عاملا مساعدا ليكون الإخوان هم البديل. هذه الظروف السياسية إضافة لظروف أخرى ساعدت على تحريك الإخوان المسلمين بشكل أسهل بكثير من مؤيدي منظمة التحرير، حيث قام الإخوان ببناء المؤسسات المختلفة التعليمية والصحية والثقافية وغيرها.

شهدت هذه الفترة ثلاثة أحداث هامة على المستوى المؤسسي كان لها الدور الأكبر في إيجاد قاعدة صلبة ومعبئة فكريا بفكر الإخوان المسلمين، وهذه المؤسسات هي الجمعية الإسلامية ١٩٧٦، والجامعة الإسلامية ١٩٧٨ - ١٩٧٩، وترخيص المجمع الإسلامي عام ١٩٧٩^{١٥}. دخل الإخوان في هذه المرحلة مرحلة العمل النقابي، وكانت الجامعات الفلسطينية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة أهم ساحات المنافسة والصراع بين الطلاب الإسلاميين والطلاب المنتمين لفصائل منظمة التحرير، وبدأ الإسلاميون يحققون نجاحات في بعض الجامعات (الإسلامية، والخليل) ينافسون الكتل الطلابية الوطنية واليسارية في الجامعات الأخرى.

كما شهدت العديد من مدن الضفة الغربية تأسيس الجمعيات الخيرية التي يراها الإخوان المسلمين، وكانت هذه الجمعيات تقدم المساعدات للمواطنين. كما نشط إخوان الضفة الغربية بالدعوة وبناء الفرد المسلم، وانتشروا في المساجد والجامعات لنشر دعتهم التي بدأت تلاقي قبولا بين الشباب لأسباب كثيرة سوف نذكرها لاحقا ضمن أسباب انتشار التدين والإسلامة في المجتمع الفلسطيني.

١٤. إصلاح جاد: مصدر سابق ص ١١٣.

١٥. زياد أبو عمرو: الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. عكا: دار الأسوار،

١٩٨٩، ص ١١٤.

النائب عاطف عدوان (كتلة التغيير والإصلاح)^{١٦}.

لقد أدركت الحركة الإسلامية أهمية دور المسجد في إعادة المجتمع إلى وعيه بذاته وإدراكه لواقعه لذلك انطلقت من المساجد وربطت نشاطاتها فيها بل وارتبط اسم الحركة الإسلامية الأول في قطاع غزة باسم «مسجد المجمع الإسلامي» أو «المجمع الإسلامي» وقد قام الدعوة أولاً بالانطلاق من المسجد الذي كان ولا زال نقطة الاتصال المباشر الذي يتم بين الدعوة والناس هو أبلغ وسائل الاتصال تأثيراً لذا فإن الدعوة الذين اتخذوا من المساجد منابر سرعان ما وصلوا قلوب الناس وعقولهم ومارسوا التأثير المناسب إلى درجة دفعت السلطة لأن تضع خططا متوالية لمنافسة الحركة الإسلامية في هذا الميدان لسحب البساط من تحت أقدامها، كما أن هذا هو الذي دفع إسرائيل ثم الولايات المتحدة لحصار الدين ووضعه في المؤسسات التي تهيمن عليها الدولة رغبة منها في خنقه وتحجيم دوره.

تنبهت الحركة الإسلامية في هذه المرحلة للدور النسائي وبدأت العمل على تجنيد النساء من خلال المساجد ودروس الوعظ والإرشاد، إضافة للجامعات.

٣. المرحلة الثالثة (١٩٨٢ - ١٩٨٧) الانطلاق نحو العمل السياسي بفاعلية أكبر. بعد أن دخل طلاب الكتلة الإسلامية معترك المنافسة والصراع السياسي في الجامعات الفلسطينية، تطور الأمر لقيام الكتلة الإسلامية لمنافسة الكتلة الوطنية واليسارية في معاقبتها في الجامعات المختلفة في الضفة الغربية، الأمر الذي استدعى من قبل القوى الوطنية واليسارية التحالف (بعد أن كانت تخوض الانتخابات بشكل منفصل وتنافس بعضها البعض) في وجه الجسم الطلابي الإسلامي الزاحف نحو معاقل الحركة الوطنية.

استمر نشاط الإخوان في الجمعيات الخيرية وازداد هذا النشاط من خلال لجان أموال الزكاة التي كانت في معظمها يسيطر عليها رجالات الإخوان المسلمين، وكانت هذه اللجان تقدم المساعدات العينية والنقدية للفقراء والمحتاجين، إلى جانب قيام هذه اللجان بافتتاح عيادات طبية تقدم العلاج المجاني للفقراء، وهكذا نشطت هذه اللجان في تقديم كافة أنواع المساعدات للفقراء. كما نشطوا في هذه المرحلة بجمع التبرعات الداخلية والخارجية لبناء المساجد وافتتاح بعض مراكز تحفيظ القرآن. كما عمل الإخوان المسلمين من خلال أذرعهم المختلفة على إيجاد البديل لمختلف النشاطات التي كانت تقوم بها القوى الفلسطينية الأخرى، فتم إنشاء فرق الإنشاد الإسلامية في مختلف المدن لإحياء

١٦. عاطف عدوان: الدور السياسي والاعلامي للمسجد.
www.iugaza.edu.ps/ara/research/conf/masjed/articles

حفلات الأعراس، وإقامة الفرق الرياضية، وتنظيم مهرجانات الكتاب الإسلامي، والمهرجانات الثقافية. كما نشط الجانب الدعوي بشكل كبير وظهر حضورهم وسيطرتهم على المساجد بشكل أكبر وبفاعلية أكبر. وبدأ المواطن في هذه الفترة يلمس مظاهر التاسلم بشكل أكبر حيث بدأ اللباس الشرعي ينتشر بين النساء، وخاصة في قطاع غزة، وكان انتشار اللباس الشرعي أحد نتائج الدعوات التي يطلقها الإخوان المسلمين، وتشجيعهم لذلك.

في ظل هذا النجاح على المستوى الدعوي والاجتماعي الذي كانت تحققه جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وخاصة في قطاع غزة. ظهر لهم منافس إسلامي على الساحة الفلسطينية حركة الجهاد الإسلامي التي تأثرت بفكر سيد قطب والتنظيم الجهادي في مصر، وبثورة الإمام الخميني في إيران. ولم تكن أهداف الجهاد الإسلامي تختلف عن أي تنظيم إسلامي آخر من حيث إقامة حكم الله في الأرض، ونشر الدعوة الإسلامية، ولكن كانت الأداة مختلفة، فالتنظيم الجديد كان يمارس العمل المسلح في محاربة الاحتلال في حين كان الإخوان يمارسون العمل الدعوي والاجتماعي.

وهذا بالتالي أثر على شعبية الإخوان خاصة في ظل البديل الإسلامي حركة الجهاد الإسلامي الذي يمارس العمل المسلح لصالح حركة الجهاد الإسلامي، حيث بدأت حركة الجهاد الإسلامي بتنفيذ عدد من العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي^{١٧}. وأمام الواقع الجديد ومنافسة الفصائل الفلسطينية الأخرى ظهر توجه بين الإخوان المسلمين يطالب بتغيير الأسلوب وممارسة العمل المقاوم ضد الاحتلال، وكان في المقابل تيار آخر يدعوا إلى استمرار الإخوان بنهجهم الدعوي. وساعدت مجموعة من الأحداث على تقوية التوجه المطالب بتبني العمل المقاوم، وكان من بين الأحداث عملية الشجاعة التي أدت لانطلاقة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وهنا قررت قيادة الإخوان المسلمين تأسيس حركة المقاومة الإسلامية - حماس في أواخر العام ١٩٨٧^{١٨}.

١٧. اياد البرغوثي: الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ط ٢، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣، ص ٨٨.

١٨. لمزيد من المعلومات حول الأسباب والدوافع والظروف التي أدت لانطلاقة حركة حماس راجع كتاب الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة، وهو مجموعة مقابلات أجرتها قناة الجزيرة الفضائية مع الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس.

انتشار التدين في المجتمع الفلسطيني

ساهمت مجموعة من العوامل والظروف على انتشار التدين وبعث الصحوة الإسلامية من جديد في المجتمعات العربية والإسلامية بما فيها المجتمع الفلسطيني، وتعود أسباب التدين والصحوة الإسلامية إلى مجموعة من الأسباب وهي:

١. إحساس الناس بفشل النظريات التي تبنتها القوى الفلسطينية من وطنية ويسارية وقومية، وبالمقابل بروز الحل الإسلامي^{١٩}.
 ٢. التأثير بالمحيط العربي، فقد كان التأثير بالحركات الإسلامية وتجربتها في مصر واضحا على الطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون في مصر وخاصة طلاب قطاع غزة. إضافة لعشرات الآلاف الذين ذهبوا للعمل في المملكة السعودية وغيرها من الدول الخليجية، وهي مجتمعات محافظة تعتمد على الدين الإسلامي كأساس قانوني وقيمي وثقافي^{٢٠}.
 ٣. التأثير بالثورة الإسلامية في إيران التي أوصلت رجال الدين إلى الحكم في إيران، ومعاداة الثورة للمشروع الاستعماري الغربي وعلى رأسه إسرائيل والولايات المتحدة^{٢١}.
 ٤. تراجع النظرية الاشتراكية، وانهايار منظومتها، ظهر كأنه اعتراف بفشل النظرية الماركسية التي حاربتها القوى الإسلامية منذ البداية^{٢٢}.
 ٥. تراجع الفعل المقاوم لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بعد حرب لبنان ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وبالمقابل استمرار المقاومة اللبنانية وخاصة الإسلامية (حزب الله) للاحتلال الإسرائيلي^{٢٣}.
 ٦. البنية الرسمية للمؤسسات القائمة التي كانت تتبع الأردن في الضفة الغربية، حيث كان الإخوان يتمتعون بعلاقات جيدة مع الأردن مما سهل عليهم القيام بنشر دعوتهم وبرنامجهم من خلال العمل الرسمي في الوزارات المختلفة مثل الاوقاف والتربية والتعليم وغيرها. ولوزارتي الاوقاف والتربية والتعليم بالتحديد دور كبير في نشر الفكر الديني القائم على الدعوة الإسلامية^{٢٤}.
- في ظل هذا الواقع شهدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ وفترة التسعينيات

١٩. راجع ايضا: يوسف فرحات: (أزمة الفهم في الصحوة الإسلامية - التشخيص والعلاج)، بحث مقدم إلى مؤتمر (الإسلام وتحديات العصر)، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٧، ص ٩ - ١٠.

٢٠. اياد البرغوثي، مصدر سابق، ص ٥٤

٢١. نفس المصدر، ص ٥٥.

٢٢. اياد البرغوثي، مصدر سابق، ص ٥٦.

٢٣. نفس المصدر

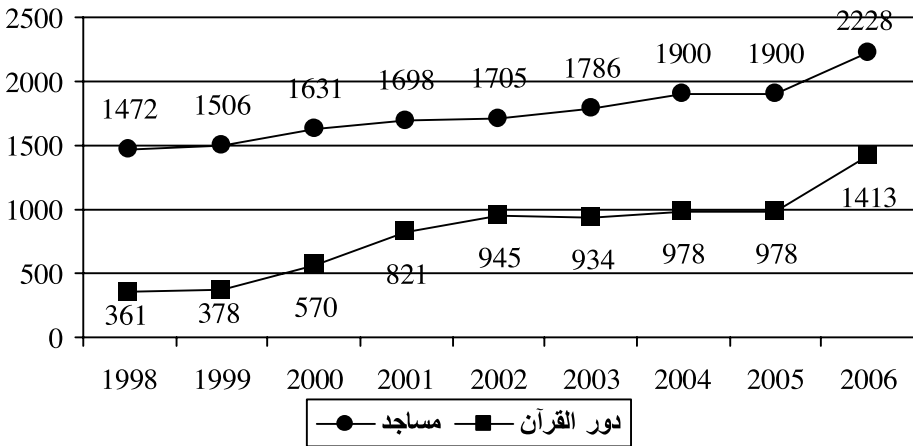
٢٤. نفس المصدر، ص ٥٧-٥٨.

من القرن الماضي (القرن العشرين) ازدياد مظاهر التأسلم في المجتمع الفلسطيني، وهذه المظاهر تتركز في السلوكيات والتعليم وغيرها من النشاط الاجتماعي فقد ازدادت المدارس الإسلامية والشريعة وازداد الطلاب المتحقيين بكليات الشريعة الإسلامية في الجامعات المحلية والخارجية، وازدادت مظاهر التأسلم التي أشرنا إليها سابقاً.

ولم تقف مظاهر التأسلم على القوى الإسلامية فقط، بل تعدتها إلى بقية القوى الفلسطينية، فعلى سبيل المثال أصبح الحضور الديني في بيانات حركة فتح المنافس الرئيس لقوى الإسلام السياسي أكثر حضوراً، حيث كانت بيانات الحركة تبدأ بالبسملة (بسم الله الرحمن الرحيم)، وكانت تحتوي في كثير من الأحيان على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وامتدت مظاهر الأسلمة لتشمل القوى الليبرالية واليسارية، حيث أن العديد من مرشحات القوى اليسارية والليبرالية ظهرت صورهن وهن يرتدين اللباس الشرعي أثناء الحملة الانتخابية للمجلس التشريعي ٢٠٠٦، والحملة الانتخابية للانتخابات المحلية ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وظهور مرشحات القوى اليسارية باللباس الشرعي هو تعبير عن واقع أكثر من كونه دعاية انتخابية.

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في وتيرة بناء المساجد ودور تحفيظ القرآن بشكل كبير، ويمكن أن يقدم هذا الرسم حجم التزايد الذي حصل في بناء المساجد، والذي كان له الأثر الأكبر في عملية الأسلمة.

شكل رقم (١) يظهر الزيادة في اعداد المساجد ودور تحفيظ القرآن

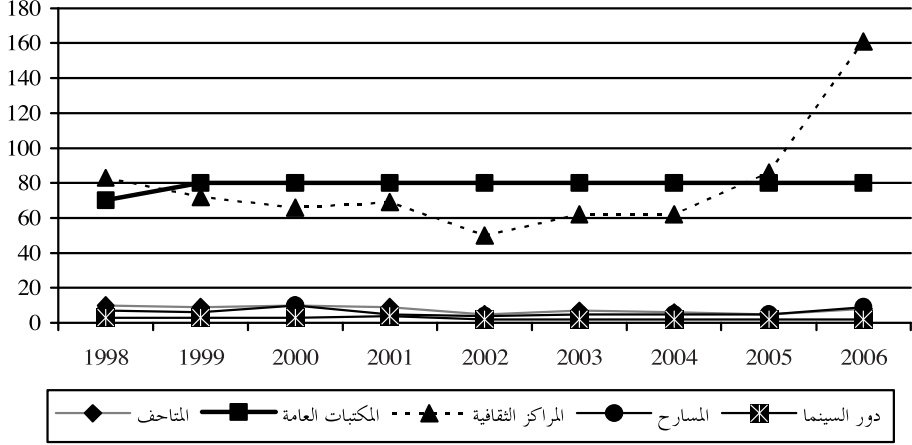


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (٨)، ٢٠٠٧، ص ٣١٧.

بالمقابل تراجع أو توقف نمو النشاطات الثقافية ومرافقها التي تعبر عن الأقل تدينا مثل

متاحف ومسارح ودور سينما، ومكتبات عامة، في حين ازدادت المراكز الثقافية بشكل كبير بنسبة تصل إلى ٩٤٪، علما أن القوى الإسلامية كانت شريكا في هذه المراكز. والشكل التالي يوضح هذه الزيادة.

شكل رقم (٢) حجم النشاط الثقافي



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (٨)، ٢٠٠٧، ص ٣١٨.

يوصف المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع محافظ قريب إلى التدين، فقد أشارت عدة استطلاعات رأي للمجتمع الفلسطيني أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى أن حوالي نصف المجتمع الفلسطيني تقريبا يصفون أنفسهم بأنهم متدينين (٤٣٪ - ٤٩٪)، وتقريبا النصف الآخر يصفون أنفسهم بأنهم متوسطي التدين (٤٧٪ - ٥٣٪)، في حين يصف أقلية أنفسهم بأنهم غير متدينين (٣٪ - ٤,٥٪)٢٠. وقد بينت الاستطلاعات أن مواقف متوسطي التدين تجاه قضايا الأجندة الاجتماعية متقاربة جدا مع مواقف من يصفون أنفسهم بأنهم متدينين.

وبذلك وجدت حركة حماس بيئة خصبة لنشر دعوتها، وبدأت حركة حماس تكتسب المزيد من الشعبية في صفوف المواطنين الفلسطينيين، وخاصة بعد انطلاق الانتفاضة الثانية، وفشل عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إلى جانب تفشي الفساد في السلطة الفلسطينية، كل هذه العوامل إلى جانب عوامل أخرى ساعدت حماس على اكتساب مزيد من الشعبية.

في ظل هذا الواقع المتمثل بازدياد التدين وانتشار القيم الإسلامية في المجتمع الفلسطيني

٢٥. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: استطلاعات الرأي العام من استطلاع ١٩ - ولغاية استطلاع ٢٩
<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html>

وتنامي شعبية قوى الإسلام السياسي والذي تشكل حماس عموده الفقري وأغلبيته، وتناقص شعبية القوى الأخرى بما فيها حركة فتح. قررت حركة حماس خوض الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثاني ٢٠٠٦، حققت حماس في الانتخابات فوزاً فاجأ الجميع (٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً)، رغم أن بعض المحللين والباحثين توقعوا تحقيق حماس نتائج جيدة في الانتخابات ولكن ليس بهذا الشكل.

قدمت حماس برنامجاً انتخابياً تناول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومثل البرنامج الانتخابي تحولا في بعض الجوانب الاجتماعية التي كان ميثاق حركة حماس قد تناولها عند إصداره عام ١٩٨٨. ولم يأت هذا التحول وليد لحظته بل جاء نتيجة التجربة السياسية والتنظيمية للحركة التي مرت بمراحل مختلفة ضمن منافستها للقوى السياسية الفلسطينية الأخرى، وكان أبرز هذه التحولات توجه حركة حماس لإنشاء حزب سياسي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٥ وهو حزب الخلاص الإسلامي، الذي قدم تحولات متعددة في قضايا الأجندة الاجتماعية. وسيتم خلال المحاور القادمة مناقشة هذه التحولات التي تم التطرق لها.

المحور الأول: موقف حركة حماس من المرأة

يعد موقف حركة حماس من قضايا المرأة من القضايا مثار الجدل حيث تتهم حماس بعزمها حرمان المرأة من بعض حقوقها، بل أن المتخوفين من وصول حماس للحكم ذهبوا في اتهاماتهم أن حماس ستكون قريبة في حكمها من نظام الطالبان في أفغانستان في طريقة تعاملها مع المرأة، وأنها ستعامل مع المرأة ككائنات أقل شأنًا من الرجال .

على الجانب الآخر ترفض حركة حماس هذه الاتهامات وتقول أنها تحترم المرأة وحقوقها استنادا للشرع الإسلامي. كما لم تُعطي حركة حماس الفرصة كاملة في الحكم أو في التشريع لنرى إمكانية إن كانت حماس سوف تسعى «لأسلمة» المجتمع أم لا. سنستعرض في هذا القسم من الدراسة مواقف حركة حماس من القضايا المختلفة للمرأة.

أولاً: وضع المرأة في قانوني الأحوال الشخصية العقوبات

طالبت الحركة النسوية الفلسطينية (القريبة من فصائل م ت ف) العمل على إرساء مبادئ المساواة والتساوي بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة ودعت إلى النص على ذلك في دستور السلطة الوطنية والتشريعات بشكل صريح وواضح، ودعت إلى ضمان التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لحظر كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإلغاء وضع عدم المساواة ضدها وذلك من خلال إقرار الحماية القانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في كافة المستويات. كما طالبت بالالتزام بحق المرأة في تولي المناصب العامة انتخاباً وتعييناً في الأجهزة القضائية والتشريعية والتنفيذية على قدم المساواة مع الرجل^{٢٦}. ودعت الحركة النسوية لتعديل قانون الأحوال الشخصية لتأثيره على تنظيم مجمل العلاقات الاجتماعية والحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة بإعتباره الناظم الفعلي للعلاقات داخل الأسرة. حيث يحتوي القانون على جوانب تتعلق بالزواج وأحكامه وما يترتب عليه من مهر ومسكن ونفقة ونسب وأحكام الأهلية والحجر والوصاية والوصية وأنواعها، وجوانب أخرى تتعلق بالطلاق وأحكامه وآثاره من نفقة وعدة وغيرها، وجوانب تتعلق بأحكام الإرث. بررت الحركة النسوية مطالبتها بتعديل قانون الأحوال الشخصية لما فيه من انتهاك لحقوق المرأة ولعدم مراعاته لمبادئ العدل والمساواة بين الرجل والمرأة خاصة في قضايا سن الزواج، والطلاق التعسفي، وتعدد الزوجات وغيره^{٢٧}.

٢٦. وزارة شؤون المرأة، رؤية وزارة شؤون المرأة بشأن وثيقة حقوقية للمرأة الفلسطينية، ٢٠٠٥/١/١٠.

٢٧. مذكرة توضيحية للأسباب الموجبة للمطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية، صادرة عن مشروع البرلمان السوري عام ١٩٩٧. عن مها عبد الهادي: واقع المرأة في فلسطين وجهة نظر اسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩، ص ص ١١٦-١١٧.

بالمقابل ترى القوى الإسلامية وفي مقدمتها حركة حماس أن مطالب الحركة النسوية في معظمها تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية في تنظيم العلاقات الأسرية. كما ترى حماس أن الحركة النسوية التي تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة دون تمييز لا تعبر عن رأي المرأة الفلسطينية بشكل عام، فالشعب الفلسطيني بأغلبه مسلمون وملتزمون بالدين الإسلامي وتعاليمه، والنساء نصف المجتمع. وتبرهن حماس على صدق رؤيتها من خلال مشاركة النساء في الانتخابات البلدية والتشريعية التي جرت في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ والتي أثبتت التفاف قطاع كبير من النساء حول حركة حماس ومرشحيها في الانتخابات التشريعية. حصلت قائمة حماس على تأييد أكبر بين النساء في الانتخابات التشريعية الفلسطينية مقارنة بالرجال. فقد حصلت قائمة حماس على تأييد ٤٤٪ من النساء مقابل ٤٢٪ من الرجال^{٢٨}.

ترفض حركة حماس إقرار قانونٍ للأحوال الشخصية بشكل يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل أن يتضمن منعاً أو تقييداً لتعدد الزوجات للرجل الواحد^{٢٩}. ترى حركة حماس الحركة النسوية على أنها تمثل شريحة معينة من اليسار والعلمانيين والتي لا يعينها تطبيق القوانين المنبثقة عن الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت لا تمنع حماس إقرار قوانين تحافظ على حقوق المرأة بشرط عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية^{٣٠}. مع اعتراضها بقانون الأحوال الشخصية لأنه القانون الوحيد الملتزم بالشرع الإسلامي، والذي لم يستند إلى القوانين العلمانية^{٣١}.

ترى حماس في مطالب الحركة النسوية الراضة لتعدد الزوجات وتحديد سن الزواج بانها مطالب دخيلة على المجتمع الفلسطيني، وان من يقف وراء هذه المطالب هي مؤسسات غربية تسعى لتدمير المجتمع. بالمقابل يرى د. صلاح البردويل الناطق باسم كتلة حماس النيابية بوجود مشكلة في مسألة استغلال إباحة تعدد الزوجات لتحقيق قضايا مزاجية «لا ينبغي استغلال المباح في الشريعة الإسلامية لتحقيق أغراض مزاجية، لا هدف منها سوى إثبات قدرة الرجل على الزواج بأكثر من واحدة»، كما دعا البردويل إلى تثقيف الناس حول الأضرار المترتبة على تعدد الزوجات على الإطلاق، ودون شروط ودوافع مقنعة، لكن دون سن قانون يمنع تعدد الزوجات يتعارض مع الشرع^{٣٢}. ويتفق نواب

٢٨. عائشة أحمد: النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في د. خليل الشقاقي وجهاد حرب (تحرير): الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦. رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧، ص ١٨٥.

٢٩. صحيفة الرسالة، ٢/١٠/٢٠٠٦.

٣٠. مقابلة مع د. أحمد أبو حلبية عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، ٧/١١/٢٠٠٧.

٣١. صحيفة الرسالة، ٢/١٠/٢٠٠٦.

٣٢. جريدة الأيام، ٩/٣/٢٠٠٦.

حماس مع رفض بعض نصوص قانون الأحوال الشخصية المعارضة لتعدد الزوجات لمخالفته للشرع^{٣٣}.

أقرت حماس في السابق من خلال حزب الخلاص بعض القضايا التي تتعلق بقضايا المساواة ولكن بشرط عدم تعارضها مع الدين، وكانت هذه تمثل البدايات في طريقة تعاطي حماس مع قضايا حقوق النساء، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال دورية انعقاد مؤتمرات تختص بقضايا النساء كان يعقدها حزب الخلاص وتشارك فيه قيادات حركة حماس على كافة المستويات.

تظهر المقابلات التي أجريت والتصريحات الصحفية الصادرة عن نواب حماس مدى الانسجام في المواقف من تعديل نصوص قانون الأحوال الشخصية بشكل يتعارض مع النص الديني، مع رفض إبداء مرونة في هذا الموضوع، وتنطلق حماس من السند الشرعي «لا اجتهاد في نص». وقد أكدت حماس في برنامجها الانتخابي على ضرورة سن قانون للأحوال الشخصية يكون مستنبطاً من الشريعة الإسلامية والمذاهب الفقهية المعتمدة. وينسجم هذا الموقف المعلن من قبل حركة حماس مع مواقف جماعات فلسطينية محافظة أخرى من بينها نواب من حركة فتح.

كذلك تطالب المؤسسات النسوية بتعديل قانون العقوبات وخاصة المواد التي تتعلق بجرائم الشرف حيث أن القاتل في هذه الجرائم، يستفيد من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات الأردني المطبق في الضفة الغربية، التي يحصل بموجبها على "عذر مخفف" "إذا فاجأ زوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته مع آخر على فراش غير مشروع"، إضافة إلى المادة ٩٨ من ذات القانون، التي تأخذ بعين الاعتبار "من أقدم على فعله تحت تأثير ثورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة اتاه المجني عليه". كما طالبت المؤسسات النسوية بالعمل على تشديد العقوبات الجزائية المفروضة على جرائم الاغتصاب وهتك العرض، على نحو يحقق الردع العام لكل من يقدم عليها، والعمل على تجريم موقعة الزوج لزوجته رغماً عنها باعتباره شكلاً من أشكال العنف الأسري الواقع عليها. إضافة إلى المطالبة بتشديد العقوبة على من يرتكب جريمة إجهاض لإمرأة حامل رغماً عنها.

لا تمنع حماس تعديل قانون العقوبات ومعاقبة مرتكبي جرائم الشرف كمرتكبي جرائم، ووضع لكل فعل عقابه. لكنها ترفض تعديل قانون العقوبات وفقاً لرؤية الحركة النسوية فقط بل أنها تطالب بتعديل القانون استناداً إلى الشريعة الإسلامية^{٣٤}.

٣٣. مقابلات أجريت مع عدة نواب عن حماس (أحمد أبو حلبية، يونس الأسطل، مروان أبو راس) تشرين ثاني ٢٠٠٧.

٣٤. مقابلة مع النائب يونس الأسطل في تشرين ثاني ٢٠٠٧.

عملت حماس من خلال نوابها في المجلس التشريعي على إجراء تعديلات على القانون المعدل للأحوال المدنية، حيث أقر المجلس التشريعي في غزة^{٣٥} بالأغلبية قانون معدل للأحوال المدنية والذي يتناول المواد الخاصة بتغيير اسم الزوجة في البطاقة الشخصية لتحتفظ الزوجة باسم عائلتها ويضاف اسم عائلة الزوج في ملحق البطاقة^{٣٦}. وبالنظر للتعديلات التي أجريت على القانون يلاحظ أن التعديل جاء منسجماً مع النص الشرعي (القاضي بدعوة ونسب الأبناء لأبائهم، وتسمية المرأة باسم عائلة زوجها بعد الزواج تقليد للغرب) أكثر من كونه مطلباً للحركة النسوية، وهذا ما أكدته حماس في أكثر من موقع باستعدادها للاستجابة لمطالب الحركة النسوية التي تنسجم مع الشريعة الإسلامية.

تعديل القوانين

مقابلة مع النائبة هدى نعيم (كتلة التغيير والإصلاح) كانون أول ٢٠٠٨.

نحن مع إعادة صياغة القوانين ذات العلاقة بالأحوال الشخصية والأسرة بما يتناسب مع الوقت وروح العصر ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. قوانين الأحوال الشخصية بعضها منذ عهد الانتداب البريطاني وكذلك قوانين العقوبات. لا بد من تغيير القوانين بما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية و مصلحة الأسرة والنساء والشريعة الإسلامية، ولكن ليس بما تطالب به هؤلاء النساء من مواد محددة والأمور ذات البعد الشرعي القطعي لتساوم معها مثل تحريم تعدد الزوجات، ونحن النساء نقبله مثلما نقبل الصلاة والصوم وغيره من العبادات، التعدد لا ظلم فيه ولكن الظلم في ممارسات بعض الرجال. أما المواضيع ذات البعد الذي فيه مصلحة مثل عمر الفتاه عند الزواج فيمكن الاتفاق عليه بما يحقق مصلحة للفتاه والأسرة. ونحن مع تحريم القتل على خلفية الشرف، لا نبيع للأسرة أن تقتل الفتاه. نحن مع أن يأخذ القانون مجراه ويعاقب كل من الفتاه والرجل. الحلول الوسط (مقبولة) في الأمور ليست ذات البعد القطعي الشرعي، وفيه يقدر أهل الاختصاص المصلحة، لأن المقاصد في الشريعة هو مصلحة للناس.

تعكس المقابلات التي أجريت مع حركة حماس رغبة الحركة في التركيز على الجانب الرمادي، والإمساك بالعصى من الوسط، مع إبقاء البعد الديني قائماً بشكل يخدم مصالح الحركة، إلى جانب تطويع الجانب الديني لصالح الجانب السياسي كلما أمكن

٣٥. بعد عملية الحسم العسكري في غزة الذي سيطرت بموجبه حماس على قطاع غزة، أصبح المجلس التشريعي يجتمع في غزة بحضور نواب حماس الموجودين في قطاع غزة وممثلين عن النواب المعتقلين).

٣٦. صحيفة الرسالة، ٢٠٠٨/٢/٢١.

ذلك، والعكس صحيح. وبنفس الوقت تريد المحافظة على هويتها الدينية التي انطلقت على أساسها.

يظهر من خلال ما سبق أن حركة حماس لن تستجيب لمطالب الحركة النسوية بتعديل نصوص بعض القوانين (قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات) التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، لوجود نصوص واضحة. ولكنها ستستجيب للمطالب التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، والتي فرضت من خلال منظومة العادات والتقاليد التي فرضها المجتمع. فهي لن تستجيب لمبدأ المساواة في نظام الإرث لأن ذلك يتعارض مع النص الشرعي (للذكر مثل حظ الأنثيين)، ولكنها ربما تعمل على وضع آلية قانونية تحمي حقوق المرأة المقررة شرعاً في نظام الإرث على سبيل المثال.

ومع ذلك ترفض الحركة النسوية مقولات حماس بأنها تقف ضد جرائم الشرف مدعية أن جرائم الشرف ازدادت في قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه في ١٤/٦/٢٠٠٧، فعلى سبيل المثال قتل ٥ فتيات في قطاع غزة في الشهر الذي تلا سيطرة حماس على قطاع غزة. علماً أن جرائم القتل على الشرف منتشرة في المحافظات الفلسطينية ولكنها لم تصل إلى الحد الذي وصلت له في قطاع غزة بعد سيطرة حماس. فقد بلغت جرائم القتل التي ارتكبت على خلفية شرف العائلة في عام ٢٠٠٥ (١٧) حالة، وفي عام ٢٠٠٦ (١٤) حالة^{٣٧}.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموروث الثقافي يتداخل مع الدين في قضايا جرائم الشرف فهي غير مرتبطة بوجود حماس في السلطة أو لا لأن جرائم الشرف منتشرة في كل مناطق فلسطين والدول المجاورة وإن كانت بوتيرة أقل من قطاع غزة. بل أن جرائم الشرف قد تحدث بين أتباع الديانات الأخرى فقد سجل خلال السنوات الماضية العديد من جرائم الشرف بين المسيحيين الفلسطينيين.

ثانياً: عمل المرأة

بلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل الفلسطينية ٦٦,٦٪ بالمقابل بلغت عند الرجال ٦٧,٨٪^{٣٨}، وهذه نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالنسبة المقبولة عالمياً (٣٠٪)^{٣٩}، ومع ذلك تعاني المرأة الفلسطينية من عدم قدرتها على الوصول للمراكز القيادية في الوظائف المختلفة،

٣٧. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٦ (تقرير ١٢)، رام الله، ٢٠٠٧، ص ٢٨٧.

٣٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة - الربع الثاني، ٢٠٠٧.

٣٩. أفرت هذه النسبة من قبل مجموعة من الخبراء التي أقرت المؤشر الديمقراطي في فلسطين بعد اطلاعها على تجارب عالمية مختلفة.

فنسبة النساء اللاتي وصلن لموقع مدير فما فوق في الوزارات والمؤسسات الحكومية بلغت ١٤,٦٪، في حين بلغت نسبة النساء اللاتي وصلن لموقع مدير فما فوق في المؤسسات الأهلية ٣,٧٪، كما تفوت معدلات الاجور لصالح الرجال بفارق يصل حوالي ٢ دولار يوميا^{٤٠}.

في ضوء هذا الوضع الاقتصادي الصعب وقلة فرص المرأة في الحصول على فرصة عمل طالبت الحركة النسوية بقطاعاتها المختلفة بإنصاف المرأة من خلال المساواة في توفير فرص العمل بينها وبين الرجل مع ضرورة الالتزام بالمحافظة على حقوق المرأة ورفع كافة أشكال التمييز الموجود ضدها.

تعتقد حركة حماس أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت في تربية الأبناء تربية صالحة، وأن دورها كأم وزوجة هو اسمى الأدوار، ويجب المحافظة عليه، وهذا ما يؤكد ميثاق حركة حماس في المواد (١٧، ١٨). فالميثاق يركز ويؤكد على الدور المنوط بالمرأة الفلسطينية والمقتصر على التربية والواجبات المنزلية. ويمثل ميثاق حماس أحد المرجعيات التي تعتمد عليها الحركة في الوقت الحاضر، حيث أن الميثاق لم يتناول كافة القضايا الاجتماعية بشكل موسع تركيزه على البعد السياسي للصراع العربي الإسرائيلي، حيث تعتقد حركة حماس أن الجانب الاجتماعي مرتبط بمواقف حركة الاخوان المسلمين بشكل عام^{٤١}، مع وجود بعض الخصوصيات للحالة الفلسطينية.

رؤية ميثاق حركة حماس لدور المرأة

المادة (١٧) للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير...

المادة (١٨) والمرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة أمًا كانت أو أختًا لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الاطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تادية الفرائض الدينية استعدادًا للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربى عليها البنت المسلمة، لتكون أمًا صالحة واعية لدورها في معركة التحرير ولا بد لها من ان تكون على قدر كاف من الوعي والإدراك في تدبير الامور المنزلية، فالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها ان النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء

٤٠. خليل الشقاقي وآخرون: مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام ٢٠٠٦، رام الله: المركز

الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧، ص ١٠٨.

٤١. ميثاق حركة المقاومة الاسلامية - حماس، المادة الثانية.

لكن حماس أكدت في برنامجها الانتخابي للانتخابات التشريعية في المادة الثانية عشرة (المرأة الفلسطينية) على ضرورة توفير طاقات المرأة في العمل العام، كما أكدت على ضرورة دعم استقرار الأسرة من خلال تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة العاملة بما يحقق استقرار الأسرة. وهنا يتضح كيف تجاوز البرنامج الانتخابي لحركة حماس ميثاق الحركة الذي حدد أدوار المرأة كما اثرتنا سابقا.

وكانت قد تساهلت في موضوع عمل المرأة في البرنامج السياسي لحزب الخلاص الذي أقر (التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية)^{٤٢}.

تتفق الآراء في حركة حماس على عدم منع المرأة من العمل مستنديين إلى عدم وجود نص شرعي يحرم عمل المرأة، ولكن تظهر الضبابية في طبيعة عمل المرأة فمنهم من يرى أن المرأة مسموح لها أن تعمل في كافة المجالات، باعتبار أن هذا حق منحها إياه الدين الإسلامي، ولكن مع الحفاظ على الضوابط الشرعية المتعلقة بخروج المرأة وعملها، وأن حماس لن تعمل على تحديد ميادين العمل للمرأة^{٤٣}. ومنهم من يرى أن مجال عمل المرأة الأول هو البيت، وأن خروج المرأة للعمل ليس هو الأصل، وأنه لا مانع من عمل المرأة في مجالات شريفة وفي المجالات التي تحتاج النساء أكثر من الرجال، ويرى أن عمل المرأة يزيد من أعبائها إلى جانب العبء المنزلي وهذا إرهاب لطاقت المرأة^{٤٤}.

يلاحظ أن نظرة حماس لعمل المرأة هي نظرة أقل أهمية من عمل الرجل على اعتبار أن الرجل هو المكلف بالقيام بتوفير متطلبات البيت من مسكن وملبس ومأكل ومشرب، وغيرها، في حين المرأة مطلوب منها رعاية البيت والأولاد. كما يلاحظ لدى بعض قيادات حماس النية لتقييد مجالات عمل المرأة في مجالات مشروعة ومجالات غير مشروعة، وهذا موطن الضبابية في تعريف المشروع وغير المشروع.

وبالنظر لتجربة حركة حماس في قطاع غزة بعد سيطرتها عليه تجاه عمل المرأة، لم تتوفر معلومات من جهاز الخدمة المدنية في قطاع غزة حول الوظائف التي تم شغلها ونسبة النساء في هذه الوظائف. ولكن أنشأت الحكومة المقالة المنتمية لحركة حماس شرطة نسائية لمساعدة الشرطة في أداء مهامها، فقد تم استيعاب ٩٠ فتاة في الشرطة النسائية في قطاع غزة^{٤٥}. وبالتالي يصبح من الصعوبة بمكان تقييم تجربة حكومة حماس في قطاع

٤٢. البرنامج السياسي لحزب الخلاص الإسلامي، الفصل الرابع - موضوع المرأة - البند الثاني.

٤٣. مقابلة مع د. أحمد أبو حلبية، مصدر سابق.

٤٤. مقابلة مع د. يونس الأسطل، مصدر سابق..

٤٥. صحيفة الرسالة، ٩/٨/٢٠٠٧.

غزة والحكم عليها في فترة زمنية لم تتجاوز العام، في وقت انشغل فيه الجميع في قطاع غزة بتأمين المتطلبات الإنسانية المتمثلة بالأكل والمشرّب والدواء والوقود في ظل حصار مشدد، وقد طغت هذه المتطلبات الإنسانية على كافة نواحي الحياة في قطاع غزة.

وحول موضوع الاختلاط في مواقع العمل هناك اختلاف في هذا الموضوع فالبعض يقول بان حماس لن تفصل بين الرجال والنساء في مواقع العمل في المؤسسات مع التأكيد على عدم السماح بحدوث خلوة بين رجل وامرأة في مكان، مع السماح بوجود مجموعة من الرجال والنساء في نفس المكان^{٤٦}. بالمقابل هناك من يقول ان حماس ستقوم بالفصل بين الرجال والنساء في مواقع العمل إذا توفرت الفرصة بحكم أن الاختلاط يجبر الكثير من المفاسد^{٤٧}.

تظهر المقابلات السابقة تناقضا في المواقف بين قيادات الحركة تجاه موضوع عمل المرأة والاختلاط في العمل، فالبعض يقبل بالنص القانوني الذي أقره المشرع الفلسطيني، وبالوضع القائم، بينما يتبنى البعض مواقف متشددة.

يتم الاستعانة باستطلاعات الرأي العام لمعرفة مواقف القاعدة الشعبية لحركة حماس من قضايا الأجندة الاجتماعية، لمعرفة إن كانت مواقف قيادة حماس قريبة من هذه المواقف أم لا، فإن كانت مواقف القيادة قريبة من مواقف الرأي العام ومواقف القاعدة فهذا دلالة على الانسجام. وإن كانت المواقف متباعدة بين القيادة والقاعدة وأن أحد أطرف المعادلة متشدد أكثر من الآخر. مما يستدعي الوقوف على هذا التباعد في المواقف وتناوله.

يحظى عمل المرأة خارج المنزل على دعم كبير من الرأي العام الفلسطيني، وقد أظهرت نتائج الاستطلاع الخاص الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون ثاني ٢٠٠٨ أن أغلبية الفلسطينيين (٨٦٪) يوافقون على خروج المرأة المتزوجة للعمل خارج المنزل إذا أرادت ذلك، كما أن أغلبية قاعدة ناخبي حركة حماس (٨٤٪) توافق على خروج المرأة المتزوجة للعمل خارج المنزل، ولم تختلف مواقف ناخبي بقية القوى بما فيها حركة فتح عن حركة حماس في مواقفها تجاه عمل المرأة. وتظهر نتائج الاستطلاع انسجام المواقف بين قاعدة حماس وقيادة حماس في موضوع عدم منع عمل المرأة مستندي للشرع، خاصة أن أغلبية ناخبي حركة حماس يصفون أنفسهم على أنهم متدينين (٥٧٪) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بحركة فتح والقوى الأخرى حيث وصف (٤٠٪) من ناخبي فتح أنفسهم على أنهم متدينون، فيما وصف (٢٤٪) من ناخبي القوى الأخرى أنفسهم على أنهم متدينون^{٤٨}.

٤٦. مقابلة مع د. أحمد أبو حلبية، مصدر سابق.

٤٧. مقابلة مع د. يونس الأسطل، مصدر سابق.

٤٨. استطلاع خاص أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ١/٢٣-٢٠٠٨/٢/٣.

رغم إهمال ميثاق حركة حماس لقضية عمل المرأة ومساواتها، إلا أن البرنامج الانتخابي للحركة وبرنامج الحكومة العاشرة جاءا منسجمان مع القوانين والتشريعات الفلسطينية ومؤكدة على مبدأ المساواة في العمل بين المرأة والرجل في الحصول على الوظائف والترقيات والحوافز والدرجات والأجور، إضافة لإعطائها الإجازات الخاصة بالأمومة وغيره، وخضوعها لنفس المعايير التي يخضع لها الرجل في عملية التوظيف دون تمييز، هذا على المستوى النظري. لكن على المستوى العملي هناك تناقض كبير بين القول والفعل فقد أشار تقرير صدر عن مؤسسة أمان (الائتلاف من أجل المسائلة والنزاهة) إلى قيام حكومة حماس بإصدار ٤٥ قرار تعيين في المناصب الإدارية العليا، كان نصيب المرأة قرار تعيين واحد^{٤٩}.

فقد أظهر استطلاع الرأي العام رقم (٢٤) الذي أجري في حزيران ٢٠٠٧ أن ٦٧٪ من ناخبي حماس يوافقون على إعطاء الرجال والنساء فرص عمل متساوية، وعارض ذلك ٣٣٪، وانخفضت عن الاستطلاع الذي جرى في أيار ٢٠٠٥ حينما كان ٧٢٪ يوافقون على إعطاء الرجال والنساء فرص عمل متساوية، وكان يعارضها ٢٨٪. وتظهر نتائج الاستطلاع تقارب المواقف الرسمية للحركة مع مواقف قواعد الحركة، الأمر الذي يعطي قيادة الحركة قوة في التمرس حول مواقفها.

وفيما يتعلق بالأجور فإن ٨٣,٥٪ من ناخبي حماس يوافقون على حصول الرجال والنساء على رواتب متساوية لقاء نفس العمل، ويعارض ذلك ١٦٪. وتبدو مواقف القاعدة في موضوع تساوي الأجور والرواتب بين الرجال والنساء قريبة من مواقف القيادة.

يلاحظ أن قضايا المساواة بين الرجال والنساء سواء في الحصول على فرص متساوية أو على رواتب متساوية، أن مواقف الرأي العام الفلسطيني متقاربة إلى حد كبير بين ناخبي مختلف القوى، وهذا سيشكل عامل ضغط إيجابي لصالح القضايا السابقة، من أجل صياغة قوانين أكثر مساواة في ميادين تسهل مراقبتها.

في ضوء العديد من المقابلات التي أجريت مع قيادات من حركة حماس ومتابعة الوثائق الصادرة عن الحركة يظهر رغبة الحركة في التركيز على الجانب الرمادي في عدم الخوض في التفاصيل حول المسموح والممنوع من وجهة نظرهم في عمل المرأة. وهذا يقودنا إلى عدة خيارات محتملة تجاه هذه القضية وغيرها وهي:

• تأجيل البحث في الجانب الاجتماعي وتطبيقاته لمرحلة تكون الحركة قد تفرغت من

٤٩. أمان: التعينات الإدارية في الحكومة الفلسطينية العاشرة كما وردت في قرارات مجلس الوزراء، كانون أول ٢٠٠٦، ص ١١.

الجانب السياسي وتعميداته، مع العمل على تطبيق بعض القضايا التي لا تثير البلبلة وبشكل تدريجي.

- عدم الاتفاق داخل حركة حماس على الأجندة الاجتماعية التي ستطبقها الحركة في ظل حكمها، نتيجة لخلافات فقهية خاصة في القضايا التي تقبل بالاجتهاد، ومن الممكن أن تتسع المساحة بين هذه الاجتهادات وتتحول إلى تناقض يعيق الاتفاق على أجندة اجتماعية للحركة. وخير دليل على ذلك التناقض الذي ظهر في مواقف قادة الحركة تجاه عمل المرأة والاختلاط في العمل.

ثالثاً: حجاب المرأة ولباسها

ترى حركة حماس أن موضوع الحجاب من الأحكام القطعية في الدين الإسلامي ولا مجال فيها للاجتهاد ضمن الحريات الفردية، وأن خروج المرأة وتحركها يجب أن يتم وهي مرتدية الزي الإسلامي المتمثل في الحجاب لأنه يحافظ عليها ويحميها، في المقابل يرى المعارضون لذلك (الحركة النسوية القريبة من فصائل م ت ف) أن للمرأة الحرية في اختيارها للزي الذي تريده سواء حجاب أو غيره، ويخشى هذا الطرف من قيام حماس بسن قوانين تفرض الحجاب على النساء في المناطق الفلسطينية.

أثارت بعض الدعوات التي صدرت عن بعض قيادات حركة حماس (أم نضال فرحات، محمد أبوطير) فترة الانتخابات وخاصة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية حول النية لفرض الحجاب على النساء في فلسطين مخاوف العديد من القوى السياسية والاجتماعية من سعي حماس نحو أسلمة المجتمع. كانت هذه المخاوف من فرض الحجاب وليدة الواقع الذي يتذكره سكان قطاع غزة في ظل الانتفاضة الأولى حينما فرض الحجاب أو غطاء الرأس على النساء في قطاع غزة من قبل عناصر حماس.

بالمقابل صدرت تصريحات عن قيادات حركة حماس تطمئن القوى النسوية بأن حركة حماس لن تقوم بفرض الحجاب واللباس الشرعي بالقوة بل ستدعو له بالموعظة والنصيحة^{٥٠}. وقد عملت الجمعيات والمؤسسات الأهلية المدعومة من حركة حماس على تشجيع لباس الحجاب الإسلامي، حيث نظمت إحدى الجمعيات في محافظة نابلس مشروعاً يسمى (مشروع الجلباب تحت عنوان جلبابي تاج ووقار)، حيث قامت الجمعية بتوزيع الجلابيب بشكل مجاني دون مقابل^{٥١}.

وتؤكد النائبة هدى نعيم أن حماس شكلت الحكومة سنة كاملة «و لم تفرض الحجاب،

٥٠. صحيفة الرسالة، مقابلة مع النائبة جميلة الشنطي، ٢٧/٧/٢٠٠٧.

٥١. صحيفة الرسالة، ١٦/١٠/٢٠٠٦.

ولم نتطرق إلى مثل هذا الموضوع في التشريعي ولا ترى أهميته لذلك، لأن المجتمع بطبيعته متدين والنساء محجبات بطبيعتهن، والشيء الآخر أن حماس لا تنظر إلى الأمر بكثير من الخطورة». وهذا ما أكده كل من مروان أبو راس وأحمد أبو حلبية من قيادات حركة حماس بأن حماس لن تعمل على فرض الحجاب^{٥٢}.

عند النظر في تصريحات القيادات الحمساوية بعدم سعيها لفرض الحجاب نرى شبه إجماع حول هذا الموضوع وشبه إجماع على ضرورة الدعوة والإرشاد للباس الحجاب. ولكن جميع هذه التصريحات لم تزل تخوفات قطاعات عديدة من المجتمع أبرزها الحركة النسوية بشقيها الليبرالي واليساري والأقليات بسعي حركة حماس نحو «اسلمة» المجتمع، خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧.

وكان رئيس مجلس العدل الأعلى عبد الرؤوف الحلبي قد أصدر قراراً في تموز ٢٠٠٧ يتضمن فرض رداء وكسوة خاصة بالمحامين والمحاميات أثناء ظهورهم أمام المحاكم النظامية في قطاع غزة، حيث حدد القرار زياً يرتديه المحامون النظاميون لدى ظهورهم أمام المحاكم النظامية ويشمل: كسوة من القماش الأسود (الروب)، و سترة قائمة (البدلة)، و قميص أبيض بياقة منشأة، وربطة عنق سوداء غامقة، كما حدد القرار زياً محدداً للمحاميات يشمل: كسوة من القماش الأسود المعروفة (الروب)، و سترة قائمة اللون المعروفة (الجلباب)، وغطاء يحجب الشعر (المنديل) أو ما يماثله. وقد أثار هذا القرار موجة من الرفض من قبل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة المؤسسات الحقوقية والنسوية وأعتبروا القرار انتهاكاً واضحاً للقانون الفلسطيني باعتباره مخالفاً للأصول الدستورية والقانونية الفلسطينية، كونه اغتصب صلاحيات نقابة محامي فلسطين ونظامها الأساسي، بتدخله في تنظيم مهنة المحاماة.

حجاب المرأة

مقابلة مع النائب الدكتور يونس الأسطل عن كتلة الإصلاح والتغيير، تشرين ثاني ٢٠٠٧

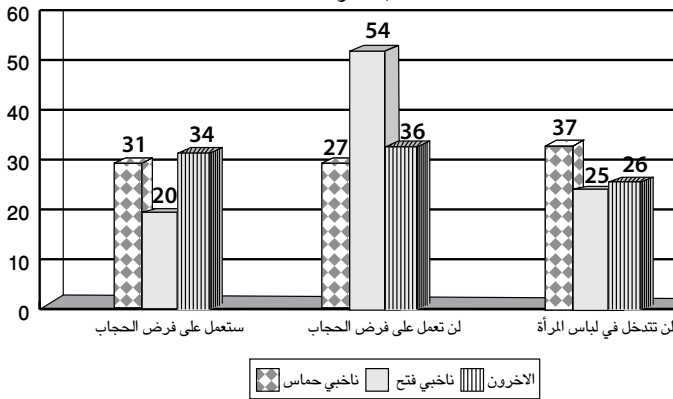
موضوع الحجاب من الأحكام القطعية في الدين الإسلامي الذي لا مجال به للاجتهاد باسم الحرية الشخصية، لكننا نعتمد في تطبيق الأحكام على التربية والإقناع وليس على فرض ذلك بالقوانين والقوة، لن نفرض الحجاب ولن نسن قانون يفرض الحجاب، لكننا بالإقناع نستطيع أن نحول المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع إسلامي.

وقد أظهرت نتائج استطلاع خاص^{٥٣} أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ١/٢٣ - ٢٠٠٨/٢/٣ أن ناخبي حماس أكثر تشدداً في موضوع حجاب المرأة من غيرهم من أفراد المجتمع الفلسطيني، ففي سؤال إن كان يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لبسها الحجاب نرى أن ناخبي حماس هم الأقل تأييداً لمثل هذا الخيار على خلاف الناخبين الآخرين، فقد أبدى ٤٠٪ من ناخبي حماس موافقتهم على ارتداء المرأة ملابس محتشمة دون ضرورة لبسها الحجاب ويعارضه ٦٠٪، في حين أبدى ٦١٪ من ناخبي فتح موافقتهم على ذلك، وفي حين أبدى ٦٥٪ من الناخبين الآخرين موافقتهم على ذلك. ويعود السبب في هذا الموقف المتشدد لقاعدة حماس، لوصف ٥٧٪ من ناخبي حماس بأنهم متدينون، وبالتالي هم يرفضون أي قضية تتعارض مع الشرع حسب معتقداتهم. ويظهر هنا مقدار الانسجام في المواقف بين القاعدة والقيادة.

وحول توقعات الأجندة الاجتماعية لحركة حماس وتوقعات الناخبين لما ستفعله حماس بموضوع لباس المرأة للحجاب أظهرت نتائج الاستطلاع الخاص أن أغلبية ناخبي حماس ٥٣٪ يعتقدون أن حماس لن تعمل على فرض اللباس الشرعي في الحياة العامة، وهذا ينسجم مع مواقف أغلبية قيادة حركة حماس. بالمقابل وجد الاستطلاع أن نسبة تصل ٢٧٪ من ناخبي فتح يعتقدون أن حماس لن تعمل على فرض اللباس الشرعي في الحياة العامة.

والشكل التالي يظهر الفرق بين توقعات ناخبي حماس وناخبي فتح والآخرين توقعاتهم لما ستقوم به حركة حماس بخصوص حجاب المرأة.

الشكل رقم (٣) يظهر توقعات جمهور الناخبين تجاه فرض حماس الحجاب حسب الاتجاه السياسي (نسب مئوية).



المصدر: استطلاع خاص أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ١/٢٣ - ٢٠٠٨/٢/٣.

٥٣. أجرى هذا الاستطلاع على عينة مقدارها ٣٤٣٠ مقابلة في ٢٤٥ موقع موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أكدت جميع القيادات الحمساوية الذين أجريت معهم المقابلات أن الحركة لن تعمل علي فرض القيود على حركة النساء وحريتها في التنقل، ولكن اشترط البعض الالتزام بالاخلاق العامة والشريعة الإسلامية. وهنا تظهر التعبيرات الفضاضة ذات المدلولات الغامضة التي لا تجيب على التساؤل المتعلق بالسماح للمرأة بحرية الحركة والتنقل.

ففي سؤال تم طرحه من خلال عدة استطلاعات للرأي العام حول السماح للمرأة بالسفر خارج البلاد لوحدها نرى أن ناخبي حماس هم الأكثر تشدداً في هذا الجانب ويعود السبب في ذلك لاعتقاد البعض بوجود نص يحرم سفر المرأة دون محرم. بالمقابل نرى ناخبي فتح والناخبين الآخرين أقل تشدداً مع أن الموافقة على سفر المرأة لوحدها لم يصل إلى النصف. فقد أظهرت نتائج الاستطلاع الخاص أن ٧٦٪ من ناخبي حماس يعارضون السماح للمرأة بالسفر خارج البلد لوحدها، فيما عارض ذلك ٦٤٪ من ناخبي فتح، ٥١٪ من ناخبي الآخرين. ويعود السبب في هذا الموقف المتشدد إلى أن حوالي نصف المجتمع الفلسطيني يصفون أنفسهم على أنهم متدينون، فقد وصف ٤٤٪ أنفسهم أنهم متدينون، ووصف ٥٢٪ أنفسهم أنهم متوسطو التدين.

على الرغم من تشابه مواقف القاعدة الجماهيرية لحركة حماس مع مواقف قيادة الحركة، فإن التصريحات المتناقضة حول موضوع فرض الحجاب تدل على خلاف داخل أروقة حركة حماس حول تطبيق أجندتها الاجتماعية، وهذا الخلاف قابل للتوسع، بسبب عدم سعي الحركة لفرض الحجاب خاصة بعد سيطرتها على قطاع غزة. ومن الممكن أن الموقف الذي اتخذه أغلبية قادة حماس بعدم فرض الحجاب بالقوة ناجم عن قضايا تكتيكية، فهم لا يريدون خوض معارك جانبية مع قوى اجتماعية أخرى في هذا الوقت، من أجل حشد كل طاقتهم للمعركة السياسية. إضافة لإدراكهم طبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ الذي ترتدي فيه أغلب النساء اللباس الشرعي الإسلامي إما كالإسلامي، أو تجاوباً مع العادات والتقاليد.

كما أن ارتداء الحجاب ليس مقتصرًا على انصار التيارات الدينية من النساء، بل أن جزءاً كبيراً من أنصار التيارات الوطنية واليسارية يرتدين الحجاب، وهذا ما أظهرته الدعاية الانتخابية للانتخابات المحلية والتشريعية من ٢٠٠٤-٢٠٠٦، فهناك الكثير من مرشحات التيارات الوطنية واليسارية يرتدين الحجاب. فمن بين ٧ نساء فزن على قائمة حركة فتح هناك ٥ نساء يرتدين الحجاب. وبالتالي تبني قادة حماس مواقف معتدلة في مواضيع أجندتهم الاجتماعية يبدو تكتيكا مرحليا أكثر من أن يكون مواقف نهائية.

رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة

تطالب القطاعات النسوية بالمشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجل من حيث حقها في تولي المناصب السياسية والعامّة مثل وزيرة أو قاضية أو حتى رئيسة دولة أو رئيسة وزراء. في المقابل أعلنت حركة حماس عدم موافقتها على مشاركة المرأة في كثير من الميادين^{٥٤}، مثل كونها نائب أو وزيرة إن اقتضت الحاجة، أو قاضية في مجالات محدودة، ولكنها ترفض أن تصل المرأة لمنصب رئيس الدولة مستندة بذلك إلى الأساس الشرعي. وتبرر حماس رفضها أن تتولى المرأة منصب رئيس دولة بأنه أمر شرعي، ويستندون في ذلك لرأي العلماء الذين يرون أن المرأة لا يجوز لها أن تصل إلى منصب رئيس مستعنيين بالحديث النبوي القائل « لا أفلح قوم ولى أمرهم امرأة». وترى حماس في المرأة بأنها تُغلب العاطفة على العقل في معظم الاحوال^{٥٥}.

تولي المرأة المناصب السياسية

مقابلة مع النائب الدكتور أحمد أبو حلبية عن كتلة الإصلاح والتغيير، تشرين ثاني ٢٠٠٧

رفض حماس أن تتولى المرأة منصب رئيس دولة هو أمر شرعي استناداً لما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم « لا أفلح قوم ولى أمرهم امرأة»، إضافة أن المتعارف عليه وفهم من هذا الحديث النبوي أن المرأة تغلب العاطفة أكثر من الرجل، وأن هناك قضايا تحتاج إلى جرأة وحسم للمسائل واتخاذ قرارات لمواجهة أحداث جسيمة تعرض لها البلاد. ذلك لا يعني أن كل النساء يغلبن العاطفة وكذلك ليس كل الرجال يغلبون العقل وهناك نساء يغلبن العقل أكثر من الرجال. وحماس ولت المرأة مناصب سياسية عليا مثل وزيرة ووكيل وزارة وعضو مجلس تشريعي وأيضا لا تمنع أن تتولى رئاسة لجان في التشريعي. لقد قبلت حماس تولي المرأة مناصب سياسية عليا ودخولها التشريعي انطلاقاً من مفاهيم الدين الإسلامي وحرصها على تطبيق هذه المفاهيم بالإضافة إلى ما وجد من نصوص في القانون الفلسطيني. فهي ترى ضرورة مشاركة المرأة في كل الجوانب بما فيها الجانب السياسي والمرأة في حماس تشارك قبل دخولها الانتخابات، فهي لها مشاركة واسعة في عمل ونشاط الحركة وتعمل الحركة على تطوير دور المرأة وتحسين أدائها. وللعلم حماس في قائمة التغيير والإصلاح هي الوحيدة التي رشحت النسبة الكاملة من النساء ٢٠٪ من القائمة وليس القوى اليسارية أو العلمانية.

٥٤. صحيفة الرسالة، ٩/٨/٢٠٠٧.

٥٥. مقابلة مع أحمد أبو حلبية، أيضا مقابلة مع يونس الأسطل.

تشابه النظرة تجاه تولي المرأة القيادة السياسية بين قيادة حماس والرأي العام الفلسطيني إلى درجة كبيرة، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع الخاص أن نسبة كبيرة من الشارع الفلسطيني تبلغ ٨٤٪. توافق على أن الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية، ووافق ٨٩٪ من ناخبي حماس على هذه المقولة، حتى ناخبو فتح والآخرين وافقوا على هذه المقولة بنسب عالية وصلت إلى ٨٤٪ و ٨٠٪ على التوالي. ويعود السبب في ذلك إلى بنية المجتمع الفلسطيني المحافظ والتي تلتقي مع الدين في كثير من القضايا الاجتماعية.

وتبرر حماس معارضتها لوصول المرأة لمنصب الرئيس من خلال اعتمادها على نظرة تحليلية، من حيث استعراضها لنسبة النساء اللواتي وصلن إلى منصب رئاسة دولة بالنسبة للرجل على مستوى العالم. فهي ترى أن الإنسانية عرفت قدرات المرأة وعرفت أن الرجل أفضل من المرأة في مقام الرئيس، وعلى ذلك يتعاطى الشرع الإسلامي مع هذا الميل الإنساني، ففي الولايات المتحدة مثلاً لم تكن هناك رئيسة إمرأة منذ استقلالها^{٥٦}. فعلى ضوء ذلك تطالب النائب هدى نعيم من المرأة أن النجاح في الكثير من الميادين التي للمرأة حضور فيها. مثل أن تنجح كوزيرة ونائبة وغيره، حينها يكون الحديث منطقي حول رئاستها، أداء المراه هو الذي سينصفها، إذا أبدعت ستفتح لها الابواب^{٥٧}.

في ضوء هذه النظرة المتحفظة من قبل قيادة حماس حول تولي المرأة لمنصب الرئيس، انقسم ناخبوا حماس بين مؤيد لتولي المرأة لمنصب رئيس ومعارض فقد بلغت نسبة التأييد إلى ٤٨٪ ونسبة المعارضة إلى ٥١٪.

ففي الوقت الذي كانت تطالب فيه القوى السياسية والفعاليات النسوية بإقرار نظام الكوتا النسوية في النظام الانتخابي الفلسطيني، تعاملت حماس مع موضوع الكوتا النسوية ببرود ولم تصدر أي مطالبات من حماس حول موضوع الكوتا النسوية، بل أن أغلب التصريحات التي صدرت حول موضوع الكوتا النسوية كانت تدعو لعدم تبني نظام للكوتا^{٥٨}، فقد رأت الناشطة النسوية ميسون الرمحي « أن شريحة من نساء فلسطين يرغبن في الوصول إلى مواقع صنع القرار عن طريق التزكية (الكوتا) دون بذل عناء أو جهد من أجل إثبات وجودهن عن طريق الإقناع بأهمية دورهن وكفاءتهن...»^{٥٩}.

عند العودة للفصل المتعلق بعمل المرأة وتعليمها وميثاق حركة حماس نرى أن النظرة للمرأة كانت تقوم على الدور التربوي المرتبط في المنزل، ولم يتحدث الميثاق عن مشاركة المرأة في الميادين السياسية. ولهذا لم نسمع عن وصول امرأة داخل حركة

٥٦. مقابلة مع مروان أبو راس، تشرين ثاني ٢٠٠٧.

٥٧. مقابلة مع هدى نعيم، مصدر سابق.

٥٨. صحيفة الرسالة، ٦/١/٢٠٠٥.

٥٩. ميسون الرمحي: الاسلام وقضايا المرأة، ص ٢٣.

حماس للمناصب القيادية العليا مثل عضوية المكتب السياسي. بل أن مشاركة المرأة في قوائم حماس الانتخابية جاء نتيجة اقتضتها الظروف المتعلقة بالقانون الانتخابي الذي فرض الكوتا النسوية على القوائم الانتخابية وليس لقناعة الحركة بدور المرأة ومشاركتها السياسية. وللتوضيح على ذلك لم ترشح حركة حماس أي امرأة في الدوائر.

ورغم الدور المحدود للمرأة في العمل السياسي والحزبي في أطر حركة حماس، فقد كان للمرأة مشاركة فاعلة في العمل الاجتماعي والاهلي الذي تقوده حماس، فقد تم تشكيل العديد من الجمعيات والمؤسسات النسوية والخيرية بدعم من حركة حماس، كان للمرأة الدور القيادي فيها. وكان للمرأة مشاركة في الجسم الطلابي الخاص بالكتلة الإسلامية في الجامعات الفلسطينية. كما لعبت النساء في حماس دورا كبيرا في الحملة الانتخابية التي خاضتها الحركة سواء في الانتخابات التشريعية أو المحلية (كاستخدام ناشطات «حماس») الزيارات الميدانية؛ مثل «حملة من بيت لبيت» لدعوة النساء للمشاركة في الانتخابات).

ولم يشهد قطاع غزة أي تغيير ملحوظ في مجال مشاركة النساء في العمل السياسي بعد سيطرة حماس على قطاع غزة. علما أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع محافظ أقرب للتدين خاصة في قطاع غزة. فقد أظهرت نتائج استطلاع أجري في شباط ٢٠٠٨، أن نسبة ٥٥٪ من سكان قطاع غزة يصفون أنفسهم بأنهم متدينين، فيما تصف ٦٤٪ من نساء قطاع غزة أنفسهن بأنهن متدينات.

وهنا يبرز التساؤل التالي هل تعاملت حماس مع موضوع المرأة لظروف فرضت على الحركة أم لإيمان الحركة بدور المرأة؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي فهم التحول الذي جرى في الفكر السياسي والاجتماعي لحركة حماس ولجذورها السياسية (جماعة الإخوان المسلمين) نحو قضايا الديمقراطية ومفرداتها. وبالتالي فإن تفاعل حركة حماس مع مشاركة المرأة جاء نتيجة وجود العاملين سوية وهما التحول الذي واكب نمو حركتهم، إضافة لمتطلبات العملية الانتخابية (قانون الانتخابات الفلسطيني)، وهذا ما يفسر رفض حركة حماس قبل الانتخابات التوقيع على وثيقة تتعهد فيها الأحزاب والكتل بعدم التراجع عن المكتسبات التي حققتها المرأة، في إشارة واضحة إلى عدم إلتزام الحركة بما لا تعتقد وتؤمن به. كما لا يجب أن نغفل تجربة حزب الخلاص الإسلامي الذي أعطى للمرأة تمثيلا داخل أطره القيادية أكثر من بقية القوى والفصائل الفلسطينية، فقد وصلت امرأتان لعضوية المكتب السياسي للحزب من أصل ثلاثة عشر امرأة، كما وصلت ثماني نساء من أصل اثنتين وخمسين امرأة^{٦٠}.

تظهر تجارب الحركات الإسلامية التي وصلت للسلطة سواء بالطرق الديمقراطية أو غيرها، أن

٦٠. إصلاح جاد، مصدر سابق ص ١٣٥.

لكل منها ظروفها الخاصة، فالحركة التي تصل للسلطة من خلال وسائل ديمقراطية مثل حركة حماس، ليس من السهولة الانقضاض على القوانين وتغييرها لتنسجم مع رؤيتها الاجتماعية، وهذا يسهل علينا استيعاب التحول الايجابي الحاصل في تجربة حركة حماس ومواقفها من مشاركة المرأة السياسية في حدود معينة.

أظهرت مراجعة أدبيات حركة حماس من وثائق ومقابلات صحفية أن الدور النضالي والتربوي للمرأة هو الذي حظي بالاهتمام والتركيز، مع شبه إغفال للدور السياسي المؤسسي، ففي مراجعة لصحيفة الرسالة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لم يتم التطرق لمشاركة المرأة في العمل السياسي سوى ٩ مرات. بالمقابل لو تمت المقارنة مع تناول موضوع الاعتراف بإسرائيل أو تشكيل الحكومة، لوجدنا أن هذا الموضوع قد حظي بالتغطية مئات المرات في العامين المنصرمين. وهذا أكبر دليل على إهمال أو تأجيل حركة حماس للأجندة الاجتماعية لصالح الأجندة السياسية.

وفي هذا السياق يمكن الاستنتاج بأن رؤية حركة حماس للمشاركة السياسية فيما يخص المرأة، تقوم على ارتباط حقوقها السياسية وممارستها لها بالمفاهيم والأحكام الشرعية، وبما وضعته من ضوابط وقواعد لقياس المصالح عند تعارضها وفق ميزان الشريعة وصلتها بالضرورة الشرعية.

كشف المحور الأول مواقف حركة حماس تجاه قضايا المرأة ومفرداتها، ففي الوقت التي ترفض فيه حماس مطالب الحركة النسوية المتعلقة بتعديل قانون الأحوال الشخصية، توافق حماس على مطالب أخرى للحركة النسوية كتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم الشرف. وبالمجمل يمكن تلخيص استنتاجات المحور الأول بالنقاط التالية:

- ترفض حماس تعديل قانون الأحوال الشخصية بشكل يتنافى مع الشريعة الإسلامية، ولكنها تبدي بعض المرونة تجاه إمكانية تعديل القوانين المتعلقة بتمكين المرأة ولكن ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية.
- تتفق الآراء في حركة حماس على عدم منع المرأة من العمل مستنديين إلى عدم وجود نص شرعي يحرم عمل المرأة، ولكن تظهر الضبابية في الموقف من طبيعة عمل المرأة، والاختلاط بين الرجل والمرأة في مكان العمل.
- ترى حركة حماس أن موضوع الحجاب فرض شرعي ورد بنص قرآني ولا مجال فيها للاجتهاد ضمن الحريات الفردية، وبالمقابل أعلنت حماس أنها لن تعمل على فرضه بالقوة.
- لا تمنع حماس بتولي النساء المناصب العامة باستثناء منصب رئيس الدولة الذي ترفض حماس توليته لامرأة.

المحور الثاني: رؤية حماس للأقليات (غير المسلمين)

تشكل الأقليات الدينية في فلسطين ما نسبته ٢٪ من مجموع السكان في فلسطين^{٦١}، وتتكون من المسيحيين والسامريين. يتجمع المسيحيون في مناطق القدس وبيت لحم ورام الله وجنين في الضفة الغربية، ومدينة غزة في قطاع غزة، فيما يتجمع السامريون في نابلس. وقد راعت القوانين الانتخابية الفلسطينية الصادرة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ وجود الأقليات في فلسطين وخصصت لهم مجموعة من المقاعد البرلمانية في المجلسين التشريعي الأول والثاني.

تعتبر قضية الأقليات الدينية غير المسلمة إحدى نقاط الخلاف بين الحركات الإسلامية بما فيها حماس والحركات الوطنية واليسارية، فهل تنظر حماس للأقليات باعتبارهم أهل ذمة من أتباع الديانات التوحيدية الذين يجب أن يتمتعوا بالحرية في تنظيم شؤونهم فيما يتعلق بالعبادة والأحوال الشخصية، أم تعتبرهم شركاء في الوطن، وجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني لهم كامل الحقوق وعليهم كامل الواجبات؟

موقف «حماس من أصحاب الديانات السماوية الأخرى»^{٦٢}:

تؤمن حركة «حماس» أن الإسلام هو دين الوحدة والمساواة والتسامح والحرية، وهي حركة ذات أبعاد إنسانية حضارية، لا تعادي إلا من ناصب الأمة العدا، وترى حركة «حماس» أن العيش في ظل الإسلام هو الجو الأمثل للتعايش بين أهل الديانات السماوية، والتاريخ خير شاهد على ذلك.

وتسترشد الحركة بقوله تعالى ﴿لا إكراه في الدين﴾، وقوله جل وعلا ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾.

من هذه المنطلقات تحترم حركة «حماس» حقوق أهل الديانات السماوية الأخرى، وتعتبر المسيحيين الموجودين على أرض فلسطين شركاء في الوطن تعرضوا لنفس الممارسات التي تعرض لها إخوانهم المسلمين من سلطات الاحتلال سواء بسواء، وشاركوا في مواجهة الاحتلال والتصدي لإجراءاته العنصرية، فهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني لهم كامل الحقوق وعليهم كامل الواجبات.

٦١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧.

٦٢. دراسة عن حركة حماس أصدرها المركز الفلسطيني للإعلام القريب من حركة حماس
<http://www.palestine-info.com/arabic/hamas>

أولاً: ضمان حقوق الأقليات وفق القانون

كفل القانون الأساسي المعدّل لسنة ٢٠٠٣ م للمواطن الفلسطيني المساواة بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق. كما كفل حرية العقيدة والعبادة والشعائر الدينية للجميع. كما أن القوانين الانتخابية الفلسطينية تضمنت تمييزاً إيجابياً لصالح المسيحيين، فقد أقر قانون الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥ تخصيص ٦ مقاعد برلمانية من أصل ٦٦ مقعد وفق نظام الدوائر في مناطق (القدس، بيت لحم، رام الله، مدينة غزة)، أي ما نسبته ٩٪ من مجموع المقاعد المخصصة للدوائر. في حين أن النظام النسبي لم يتضمن أي تمييز إيجابي لصالح المسيحيين مكتفياً بما أقره في نظام الدوائر. كما صدرت العديد من المراسم الرئاسية التي تحدد كوتا لصالح المسيحيين في انتخابات الهيئات المحلية في مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ورام الله وغيرها من البلدات والقرى الفلسطينية التي يتركز فيها مواطنون مسيحيون. بشكل عام كرست القوانين الفلسطينية مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس الدين والعرق واللون.

وترى بعض قيادات حماس أن القوانين الانتخابية أعطت المسيحيين أكثر من حجمهم بكثير إذا ما قورن بين عددهم وعدد المقاعد التي حصلوا عليها سواء في المجلس التشريعي أو الهيئات المحلية، علماً أن معظم النظم الانتخابية بما فيها بعض النظم الغربية لا تحتوي على نظام كوتا للأقليات الدينية^{٦٣}.

قانون الانتخابات

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن الانتخابات، مادة (١٢) ^{٦٤} أهلية الترشيح

يُشترط في المرشح لمنصب الرئيس:

١. أن يكون فلسطينياً مولوداً لأبوين فلسطينيين.
٢. أن يكون قد أتم الأربعين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع.
٣. أن يكون مقيماً إقامة دائمة في الأراضي الفلسطينية.
٤. أن يكون مسجلاً في جدول الناخبين النهائي وتوفرت فيه الشروط الواجب توفرها لممارسة حق الانتخاب.

٦٣. مقابلة مع مروان أبو راس

٦٤. قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن الانتخابات المنشور في العدد (٥٧) من الوقائع الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية) بتاريخ (١٨/٨/٢٠٠٥) صفحة ٨

يتناول ميثاق حركة حماس موضوع الأقليات مستندا إلى أن حماس حركة إنسانية ترعى الحقوق الإنسانية وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، لا تعادي إلا من عاداها، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها ويضعف جهودها، ويعرض تاريخ التعايش في فلسطين والمنطقة، فيقول: «في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وامان ولا يمكن أن يتوافر الامن والامان إلا في ظل الإسلام»^{٦٥}.

أقرت حماس في برنامجها الانتخابي بضمان حقوق الأقليات على أساس المواطنة الكاملة. تعتبر حماس مسيحيي فلسطين جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والامة العربية وهويتها الحضارية، ولهم من الحقوق المدنية ما لبقية الشعب الفلسطيني، وعليهم من الواجبات ما عليهم^{٦٦}. تنطلق رؤية حماس للأقليات من الفكر الإسلامي الذي ضمن للأقليات مجموعة من الحقوق والواجبات. وترى حماس في المواطنة أنها حق لكل من ولد من أب فلسطيني قبل الهجرة وبعدها، وتقر بالنص الموجود في القانون الأساسي الفلسطيني حول المواطنة. وترى أن من حق كل مواطن مسلم كان أو مسيحي فلسطيني أن يمارس حقوقه ويؤدي واجباته مع الحفاظ على خصوصيتهم الدينية من حيث السماح بممارسة الطقوس والشعائر الدينية للجميع في ظل الدولة الفلسطينية، وأن المسلم والمسيحي الفلسطيني متساويان في الحصول على الوظائف، وتعلن حماس بأنها ملتزمة بحقوق الأقليات المدنية والدينية على أساس المواطنة الكاملة مع مراعاة الخصوصية الدينية لكل طائفة خاصة في جانب الأحوال الشخصية كالزواج وغيره^{٦٧}.

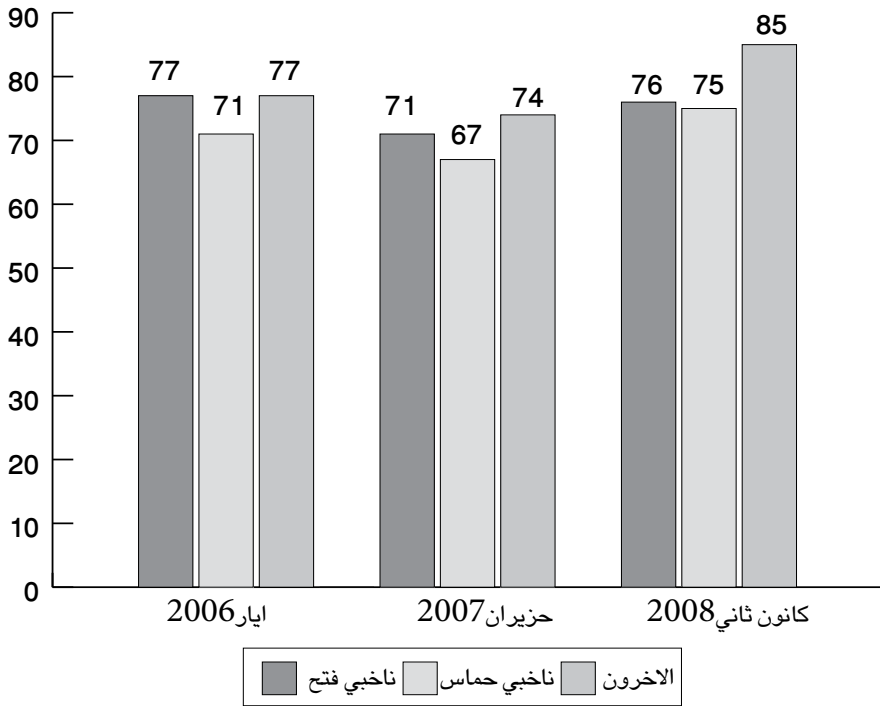
أظهرت استطلاعات الرأي العام أن الجمهور الفلسطيني في أغلبه يرفض الانتقاص من الحقوق السياسية لغير المسلمين في البلدان الإسلامية وعدم مساواتهم بالمسلمين، والشكل التالي يبين مواقف ناخبي حماس وفتح والآخرين خلال ٣ فترات زمنية مختلفة.

٦٥. ميثاق حركة حماس.

٦٦. صحيفة الرسالة، ١٨/١٠/٢٠٠٧.

٦٧. مقابلة مع أحمد أبو حلبية

شكل رقم (٤) المؤيدون لإعطاء حقوق سياسية متساوية للمسلمين وغيرهم حسب الاتجاه السياسي (نسب مئوية)



المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي العام العربي أيار ٢٠٠٦، استطلاع رقم (٢٤) حزيران ٢٠٠٧، استطلاع خاص كانون ثاني - شباط ٢٠٠٨.

يظهر الشكل السابق حجم التأييد من الرأي العام الفلسطيني تجاه إعطاء الحقوق المتساوية لكافة المواطنين (مسلمين ومسيحيين)، وهذا يظهر حجم الانسجام بين مواقف قاعدة ناخبي حركة حماس مع الموقف الرسمي لحماس المعبر عنه من خلال المقابلات التي أجريت مع قيادات من حماس، والبرنامج الانتخابي للحركة.

يعكس هذا الموقف المرن تجاه منح الأقليات الحقوق المتساوية على أساس المواطنة الكاملة، المعلن من قبل حركة حماس والمتفق عليه مع قاعدة ناخبيها، حجم التحول في موقف حماس من الأقليات، فقد تحدث ميثاق حركة حماس الذي أقر في عام ١٩٨٨ عن حقوق الأقليات بشكل عام دون الإشارة إلى المساواة، بالمقابل تناول البرنامج الانتخابي لحركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ موضوع المواطنة الكاملة، وهذا يعتبر نقلة نوعية في فكر الحركات الإسلامية. بينما هناك حركات إسلامية مثل حزب التحرير وبعض تنظيمات السلفية الجهادية تنظر للأقليات كأهل ذمة وبالتالي لا تعتبر أنهم يتمتعون بالمواطنة الكاملة في بلدهم.

ويمكن تفسير هذا التحوّل بإرجاعه إلى موقف جماعة الإخوان المسلمين (الحركة الأم) التي تبنت مواقف أكثر اعتدالاً من الماضي، وأصبحت تتحدث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز، ثم أصبحت تتحدث عن المواطنة الكاملة كما جاء على لسان عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين^{٦٨}.

ولكن يبقى السؤال التالي: الا يتناقض مفهوم المواطنة مع مفهوم الأمة الذي شاع في أوساط المسلمين والحركات الإسلامية باعتبار أن جنسية المسلم هي عقيدته وأن المسلم بغض النظر عن جنسيته هو أخ المسلم مهما تباعدت بهم الأقطار والأوطان، بل إن كثيراً من الحركات الإسلامية قد ادخلوا هذه الأخوة في إطار عقائدي.

من ناحية نظرية تعتبر حماس أنها أظهرت تحوّلاً إيجابياً فاقت فيه نظيراتها من الحركات الإسلامية في تعاطيها مع موضوع الأقليات الدينية، ولكن هل هذا الموقف نابع من قناعة حقيقية بمفردات العملية الديمقراطية والتي تشكل المواطنة أحد مرتكزاتها، أم لظروف اقتضتها المصلحة السياسية، وهل من الممكن التراجع عن هذا الموقف إذا سمحت الظروف بذلك.

من الممكن أن هذا التطور الذي طرأ على فكر حركة حماس تجاه الأقليات نابع من إدراكهم أنهم لا يعيشون بمعزل عن المجتمع الدولي، الذي لا يقبل منهم تناول موضوع الأقليات كأهل ذمة باعتباره مس باتفاقيات حقوق الإنسان. وبالتالي لا تريد حماس أن تظهر بمظهر الحركة الإسلامية المتشددة في قضايا الأقليات، بل أنها تريد أن تظهر بشكل أكثر تسامحاً، خاصة في ظل الهجمة الغربية على الحركات الإسلامية واتهامها بالتطرف. وهذا التطور مرتبط بالتطور الذي حصل في مواقف بعض الحركات الإسلامية من قضايا الأقليات.

٦٨ . عبد المنعم أبو الفتوح: المواطنة في المجتمع المسلم رؤية الإخوان المسلمون، www.islamonline.net

ثانياً: ضمان حقوق الأقليات في الممارسة

لم يتعرض المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ نشوء حركة حماس في أواخر عام ١٩٨٧م إلى أي توترات طائفية، وبقيت العلاقة بين المسلمين بما فيهم حماس والمسيحيين قائمة على الاحترام المتبادل بين الطرفين، ولم يسجل طوال هذه الفترة أي نوع من أنواع الصراع الطائفي في المناطق الفلسطينية^{٦٩}. بالمقابل شهدت العلاقة بين المسلمين والمسيحيين تطورات ميدانية لشكل العلاقة بين حركة حماس والمسيحيين، فألى جانب الجزء المتعلق بالمجاملات الدبلوماسية بين الطرفين حدث هناك تحالفات سياسية في بعض المواقع الجغرافية في الانتخابات المحلية والتشريعية. فقد دعمت حركة حماس مرشح مسيحي في مدينة غزة (حسام الطويل) في الانتخابات التشريعية وأدى هذا الدعم إلى فوز هذا المرشح في الانتخابات التشريعية الثانية. كما سجلت عدة حالات تحالف بين حركة حماس والمسيحيين في الانتخابات البلدية كان أبرزها دعم حماس لمرشحة مسيحية في انتخابات رئاسة بلدية رام الله.

وترجع حركة حماس هذا التحالف بين الحركة والمسيحيين في الانتخابات بأنه نابع من فهم حركة حماس للمواطنة والمساواة ولدور المسيحيين في النضال الوطني الفلسطيني^{٧٠}. ويمكن أن تفهم هذه التحالفات التي عقدتها حركة حماس مع بعض المسيحيين على أنها تحالفات تكتيكية لإضعاف مرشحي حركة فتح (المنافس الرئيس للحركة) سواء في الانتخابات التشريعية أو في الانتخابات البلدية، ففي الانتخابات التشريعية هناك مقعد مخصص للمسيحيين في دائرة مدينة غزة، وفي الانتخابات البلدية ينص القانون على أن يكون رئيس بلدية رام الله مسيحياً. وفي كلتا الحالتين لم تخسر حركة حماس أي شيء بل العكس فقد كسبت تحالفات جديدة يمكن توظيفها في الوقت المناسب من جهة، ومن جهة أخرى فقد أضعفت حركة فتح. ففي الانتخابات البلدية أضاعت على حركة فتح رئاسة بلدية رام الله مقر القيادة الفلسطينية، وفي مدينة غزة أضاعت على حركة فتح مقعد برلماني كان شبه مضمون لحركة فتح لأن القوى الأخرى التي تضم مسيحيين في صفوفها لم تستطع حصد المقعد المسيحي المخصص لمدينة غزة. لكن هذا التكتيك الذي اتبعته حماس لا ينتقص من موقفها تجاه المسيحيين، وخاصة أن هناك تحوُّلاً في مواقف الإخوان المسلمين تجاه قضايا الأقليات من موقف أهل الذمة إلى موقف المواطنة الكاملة^{٧١}.

٦٩. صحيفة الرسالة ١٨/١٠/٢٠٠٧

٧٠. مقابلة مع النائب سيد أبو مسامح عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، تشرين ثاني

٢٠٠٨.

٧١. الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمون، البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمون

ولم تكن قضية التحالف الانتخابي بين حماس وأشخاص مختلفين معهم دينيا هي الحادثة الأولى في تاريخ حركة حماس السياسي، فقد خاض الإطار الطلابي للحركة (الكتلة الإسلامية) تحالفات متعددة مع قوى طلابية ذات توجهات يسارية ماركسية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ فقد شهدت الجامعات الفلسطينية تحالفات متكررة بين الكتلة الإسلامية وجبهة العمل الطلابي الجناح الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذات التوجهات الماركسية. وبالتالي لا يوجد ما يمنع حماس من التحالف مع أشخاص مختلفين معها سياسيا أو دينيا أو أيولوجيا.

استمر تأكيد حماس من خلال نوابها وقادتها على معاملة المسيحيين استنادا إلى مبدأ المواطنة الكاملة وأن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين باستثناء الولايات العامة كالرئاسة وقيادة الجيش وقاضي القضاة^{٧٢}، لأن هذه الوظائف من وجهة نظرهم تغلب عليها الصبغة الدينية التبعية^{٧٣}. وقد سعت حماس بذلك لطمأنة المسيحيين خاصة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، كما قامت حماس بإشراك وزير مسيحي في الحكومة العاشرة التي شكلها إسماعيل هنية، وهذا أصبح عرفا في الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بحيث يشارك مسيحي أو أكثر في تشكيلة الحكومة الفلسطينية. من جهة أخرى خالفت حركة حماس عرفا كان سائدا في المجلس التشريعي السابق طوال ١٠ سنوات، فقد جرت العادة أن يتم انتخاب النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي من النواب المسيحيين، لكن حماس انتخبت النائب الأول من نوابها، والنائب الثاني مستقل خاض الانتخابات بتحالف معها.

يظهر المجتمع الفلسطيني تحفظا تجاه القبول بفوز مرشح مسيحي في الانتخابات الرئاسية في فلسطين فقد أظهر استطلاع رقم (٢٧) أن ٦٣٪ من الجمهور الفلسطيني بشكل عام يرفضون القبول بذلك، وبلغت نسبة الرفض بين الجمهور في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس ٧٥٪. كما أبدى ٧٤٪ من جمهور ناخبي حماس رفضهم القبول بفوز مرشح مسيحي في الانتخابات الرئاسية، فيما أبدى ٦١٪ من ناخبي فتح رفضهم القبول بذلك، وكان الأكثر تقبلا لذلك هم الآخرون (مؤيدو القوى اليسارية والمستقلون) حيث أبدى ٤٦٪ رفضهم القبول بذلك^{٧٤}، إذا ما علمنا أن قاعدة الآخرين هي في معظمها من القوى اليسارية والليبرالية والمستقلون. أظهر الاستطلاع اختلافا بين قاعدة حماس التي ترفض في أغليبيتها القبول بفوز مرشح مسيحي في الانتخابات الرئاسية في فلسطين،

٧٢. مقابلة مع النائب يونس الاسطل، مصدر سابق.

٧٣ حسن يوسف: المواطنة في الدولة الإسلامية، في حول واقع العلاقة الإسلامية المسيحية في فلسطين، تقديم جميل حمامي، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس، ١٩٩٩، ص ١٠٤.

٧٤. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم (٢٧)، آذار ٢٠٠٨.

وبين قيادتها التي تقبل بذلك في حال تم ذلك وفق القانون، وضمن عملية ديمقراطية، رغم قناعتها أن ذلك لن يحدث بسبب طبيعة المجتمع الفلسطيني المسلم والمحافظة في أغلبه. يمكن تفسير هذه المرونة التي أبدتها قيادة حماس لقناعتها بأن المجتمع الفلسطيني بمعظمه مسلمون محافظون، إضافة إلى أن نصف المجتمع يصفون أنفسهم بأنهم متدينون، وهذا ما أكدته نتائج استطلاعات الرأي العام.

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة سجل العديد من حوادث الاعتداء على كنائس وأديرة ومدارس مسيحية ومواطنين مسيحيين، فقد سجل خلال عام من حكم حماس لقطاع غزة أربعة اعتداءات بحق مؤسسات مسيحية في قطاع غزة، خاصة أن أول حادثة اعتداء سجلت بعد سيطرة حماس على قطاع غزة بعدة أيام^{٧٥}، وهذه الاعتداءات لم تشهدها الأراضي الفلسطينية في السابق. اتسم الموقف الرسمي للحكومة المقالة في قطاع غزة والتي تشكلها حماس، وموقف حركة حماس برفض هذه الأعمال وإدانتها، بل قامت في بعض المواقف بتخصيص حراسات على هذه المؤسسات. وهذا لا يعفي الحكومة المقالة التي تقودها حركة حماس من تحمل قدر كبير من المسؤولية كونها تسيطر فعلياً على قطاع غزة، وهي من يتحمل توفير الأمن للمواطن الفلسطيني بغض النظر عن عرقه أو جنسه أو دينه. كما أن الحكومة المقالة في قطاع غزة لم تعلن أنها اعتقلت الفاعلين سوى في حادثة واحدة هي حادثة حرق جمعية الشبان المسلمين في مدينة غزة التي أثارَت ضجة كبيرة لما لهذه الجمعية من دور في حياة الكثير من المواطنين. علماً أن هناك مجموعات إسلامية سلفية تبنت بعض هذه الأعمال.

مقابلة مع النائب مروان أبو راس عن كتلة الإصلاح والتغيير، تشرين ثاني ٢٠٠٧

الاعتداء على المسيحي كالأعتداء على المسلم وأن هناك حرمة للاعتداء على ماله وعرضه ونفسه، والذي سيقوم بأي مخالفه سيلقى جزاءه. (بعض الفصائل يريدون تشويه الحركة الإسلامية) فيروجون مثل هذه الأكاذيب وربما هناك بعض المسيحيين يشاركون في ذلك.

أعدت تلك الأعمال هاجس الخوف لدى المسيحيين خاصة في قطاع غزة^{٧٦}، لا سيما أنها ازدادت بشكل ملحوظ بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، كما أعادت إلى الأذهان موضوع هجرة المسيحيين إلى خارج البلاد والتي ربطتها بعض المصادر الإسرائيلية بفوز

٧٥. في ١٩ حزيران ٢٠٠٧ تم الاعتداء على دير وكنيسة وتحطيم محتوياتهم، وفي تشرين الأول ٢٠٠٧ قتل المواطن المسيحي الذي يعمل في جمعية الكتاب المقدس التابع للطائفة المسيحية، ١٥ شباط ٢٠٠٨ تفجير عبوة ناسفة في جمعية الشبان المسيحية، ١٦ ايار ٢٠٠٨ انفجار عبوة ناسفة في مدرسة راهبات الوردية في غزة.

٧٦. صحيفة الرسالة، ٢٨/٦/٢٠٠٧

حماس في الانتخابات التشريعية وسيطرتها على قطاع غزة. تشير بعض المصادر المسيحية إلى أن الهجرة بدأت في فترة الدولة العثمانية في بدايات القرن العشرين واستمرت طوال فترة الاحتلال التي تعرضت لها فلسطين، وترتبط الهجرة غالباً بأسباب اقتصادية (البحث عن فرص عمل) وأخرى اجتماعية وسياسية. إلى جانب ارتباط هذه الهجرة بهجرة الشعب الفلسطيني من وطنه بشكل عام المرتبطة بالترحيل وسعي الاحتلال لتفريغ البلد من سكانها الأصليين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين^{٧٧}.

خطاب المطران عطا الله حنا في حفل الأطباء والصيادلة الفلسطينيين في ألمانيا^{٧٨}.

الاحتلال يسعى لتفريغ الأرض الفلسطينية من المسيحيين. لكي يهاجر المسيحي هنالك تسهيلات تقدم له. إذا ما ذهب إلى سفارة أو قنصلية هنالك من يسهل له الطريق. وكان هنالك مخططاً لتفريغ الأراضي الفلسطينية من المسيحيين. أرض الميلاد والقيامة، الأرض التي انطلقت منها المسيحية قبل ألفي عام. كيف ستكون هذه الأرض عندما تكون خالية من المسيحيين، وبالطبع فإن الهجرة موجودة أيضاً عند إخواننا المسلمين إلا أن أثر الهجرة يظهر عند المسيحيين أكثر لأنهم أقل عدداً وبالتالي نتيجة هذه الهجرة وآثارها تظهر عند المسيحيين أكثر من سواهم.

وتعلل حركة حماس هذه المخاوف بأنها أسباب مفتعلة، ولها بعد سياسي تسير ضمن الإجراءات التنافسية في المجتمع^{٧٩}. وترجع حماس أسباب الهجرة إلى ارتباطها بالظروف الاقتصادية التي تعاني منها الأرض الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، إضافة للظروف الأمنية^{٨٠}.

يظهر المحور الثاني تطور مواقف حماس من الأقليات الدينية، فقد قدمت حماس نموذجاً متقدماً عن مثيلاتها من الحركات الإسلامية حينما أقرت في برنامجها الانتخابي بضمّان حقوق الأقليات على أساس المواطنة الكاملة وينسجم هذا الموقف المعلن من قبل حماس مع مواقف قاعدة ناخبي الحركة. ويعكس هذا الموقف المرن حجم التحوّل في موقف حماس من الأقليات، فقد تحدث ميثاق حركة حماس عن حقوق الأقليات بشكل عام وأغفل عنصر المساواة، وبعد ١٨ عاماً على كتابة ميثاق حماس تناول البرنامج الانتخابي لحركة حماس في الانتخابات التشريعية موضوع المواطنة الكاملة، وهذا يعتبر تحولاً كبيراً

٧٧. المطران سليم الصايغ (مطران اللاتين- عمان- الأردن): المقدسات المسيحية في فلسطين

المخاطر وإعادة الحوار البناء، www.isesco.org.ma

٧٨. <http://www.dctcrs.org/s2296.html>

٧٩. مقابلة مع النائب مروان أبو راس، مصدر سابق،

٨٠. عدد من المقابلات مع النواب (احمد أبو حلبية، مروان أبو راس، يونس الأسطل، هدى نعيم) تم الإشارة لها سابقاً.

في فكر الحركات الإسلامية. ويمكن ربط هذا التحوّل بالتحوّل الذي حدث في فكر جماعة الإخوان المسلمين (الحركة الأم) التي تبنت مواقف أكثر اعتدالا من الماضي تجاه الأقليات الدينية.

وفي نفس السياق عقدت حماس تحالفات انتخابية مع بعض المرشحين المسيحيين سواء على مستوى التشريعي أو الهيئات المحلية، واستطاعت بهذا التحالف في بعض المواقع من إضعاف منافسها السياسي على الساحة الفلسطينية - حركة فتح، وبهذا استطاعت حماس أن تحقق تقدما انتخابيا، وبنفس الوقت ظهرت بصورة أكثر اعتدالا في طريقة تعاملها مع الأقليات الدينية.

المحور الثالث: موقف حماس من قضايا التعليم والثقافة والحريات العامة

أثار فوز حماس في الانتخابات التشريعية المخاوف من قيامها بعملية «أسلمة» للمناهج والعملية التعليمية والأنشطة الثقافية في فلسطين إضافة للتخوف من تنكرها تجاه قضايا الحريات العامة. ويستند البعض في تخوفهم من ذلك إلى تجربة بعض الحركات الإسلامية التي وصلت للحكم في بعض البلدان، حيث رأوا أمثلة على ذلك بزيادة التعليم الديني ومنع الاختلاط في المدارس والجامعات.

كذلك تشهد المناطق الفلسطينية وخاصة الضفة الغربية ومدن رام الله وبيت لحم نشاطات ثقافية وفنية، حيث ينظم مهرجانات فنية تشارك فيها بعض الفرق المحلية والدولية. وترى القوى الإسلامية أن بعض هذه النشاطات منافية للدين، وسبق الإشارة لرفض بلدية قلقيلية لإقامة مثل هذه العروض، إلى جانب تصريح وزير الثقافة في عهد حكومة حماس الذي قال أنه سيمنع الرقص الشرقي. أخيراً التزمت حماس قي برنامجها الانتخابي وفي بيانها الوزاري بصون حرية الرأي والتعبير للمواطن الفلسطيني، ولكن من حيث الممارسة فقط واجهت حماس من خالفها الرأي تارة بالتكفير وتارة بالتخوين.

أولاً: أسلمة التعليم

ترى الحركات الإسلامية بالتعليم بأنه يجب أن يكون مُعبِّراً عن الفكرة الإسلامية وعن فلسفة الإسلام في الحياة وعن نظرة الإسلام إلى الوجود ورب الوجود والكون والإنسان والحياة والتاريخ والفرد والمجتمع، بحيث تكون ثقافة كل أمة نابعة من ذاتها ومعبرة عن أهدافها وفلسفتها.

وعلى هذا الأساس فقد انطلقت فلسفة التعليم لدى حركة حماس من خلال نظرة شمولية تتناول العملية التعليمية والتربوية، فقد أشار ميثاق حركة حماس إلى ضرورة تربية الأجيال الإسلامية تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السُّنة النبوية، والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثوقة. كما دعا الميثاق إلى اعتماد المناهج التي تكون لدى المسلم تصوراً سليماً في الفكر والاعتقاد^{٨١}.

وقد أدركت حماس أهمية التربية والتعليم مبكراً، واستندت إلى تجربة جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة والضفة الغربية قبل تأسيس حركة حماس عام ١٩٨٨، الذين بنوا عشرات المدارس الخاصة التي تعطي هامش أكبر للتعليم والتربية والتنشئة الإسلامية، إضافة لتأسيسهم الجامعة الإسلامية في قطاع غزة والتي شكلت رافداً في الكوادر المؤهلة،

٨١. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية - حماس، المادة السادسة عشر.

التي نشأت تنشئة إسلامية، حيث أن معظم قيادات حماس هم من علموا وتعلموا في الجامعة الإسلامية.

استمرت حركة حماس في إعطاء قضايا التربية والتعليم أهمية كبيرة، واستمرت في تأسيس المدارس الإسلامية، لأنها أدركت مبكراً أن خريجي هذه المدارس سيصبحون رصيذاً جماهيرياً لها في المستقبل.

حاز إصلاح قطاع التربية والتعليم على هامش كبير في البرنامج الانتخابي لحركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، فقد دعا البرنامج الانتخابي إلى إصلاح قطاع التربية والتعليم في عدة محاور منها ما ركز على النظام التعليمي ومنها ما ركز على المناهج وفلسفة التعليم وغير ذلك، ولم ترد أي إشارة في البرنامج الانتخابي إلى أن حماس تسعى «لأسلمة» التعليم. فمن خلال نص البرنامج الانتخابي حول السياسة التربوية والتعليمية احتوى على أكثر من ٢٣٠ كلمة. لم ترد كلمة الإسلام خلالها سوى مرة واحدة وهي (تطبيق الأسس التي تستند إليها فلسفة التربية والتعليم في فلسطين وأولها أن الإسلام نظام فكري يحترم الإنسان، ويحفظ له حقوقه بالتوازي مع حقوق المجتمع)^{٨٢}. وبالنظر للحالة الفلسطينية نجد أن هذا التعبير لا يختلف عن نصوص أخرى صاغها فتحاويون ومستقلون تجاه قضايا مختلفة تؤكد على مكانة الإسلام في الحياة الفلسطينية، فقد نصت المادة الرابعة في القانون الأساسي الفلسطيني في البندين الأول والثاني على أن (الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين...) و (مصادر الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع).

ضمن الاهتمام بقضايا التربية والتعليم ركز مرشحو حركة حماس في الدوائر الانتخابية على ضرورة إصلاح المناهج التعليمية لتناسب مع الثقافة والتربية الإسلامية، إلى جانب إعادة النظر والتقييم في مواد التربية المدنية والتربية الوطنية^{٨٣}. كما وجهت الانتقادات إلى دور الممول الخارجي في قضية تعديل المناهج لتتواءم مع مفردات عملية السلام، وفرض الثقافة الغربية، فمثلاً مادة قضايا معاصرة للثانوية العامة تقدم تجربة الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج جيد^{٨٤}. وعند إلقاء نظرة سريعة على مناهج التعليم الفلسطينية فهذه المناهج فيها نوع من الأسلمة الرسمية فمادة اللغة العربية تحتوي على العديد من الآيات القرآنية، والاحاديث النبوية، إضافة لمادة العلوم العامة، إذ أن الإسلام بنصوصه وتعاليمه كان حاضراً في صياغة مناهج التعليم الفلسطينية التي أقرت قبل فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها الحكومة العاشرة.

٨٢. البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح، موقع كتلة التغيير والإصلاح
islah.ps/main/index.php?id=politic

٨٣. صحيفة الرسالة، ١٢/١/٢٠٠٦

٨٤. صحيفة الرسالة، ٢٧/٧/٢٠٠٦

بعد تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة في آذار ٢٠٠٦، قررت زيادة حصة تربية إسلامية في المدارس على حساب ساعة النشاط الحر، وقد أثار هذا القرار المخاوف من قيام الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس بأسلمة التعليم، خاصة أن هذا القرار استكمل بتوظيف ما يزيد عن ٥٠٠ مدرس للتربية الإسلامية من خريجي الشريعة الإسلامية^{٨٥}.

جهود حماس لأسلمة التعليم

النائب د. وليد عساف (كتلة حركة فتح)^{٨٦}

قامت الحكومة بتحويل درس لغة عربية لدرس تربية إسلامية لأجل تعيين (٥٢٠) مدرساً لمادة التربية الإسلامية، هذا ليس شفافياً. وعندما يتم إلغاء كتاب التربية الوطنية للصفوف الثامن والتاسع، والذي أشرفت على إعداده لجنة استمرت لعامين أو ثلاثة أعوام، ويتم استبداله بكتاب من مؤسسة معينة ولدكتور معروف اتجاهه السياسي.

ويمكن تفسير هذا القرار من وجهة نظر أخرى وهي أن الحكومة الفلسطينية أرادت توظيف عناصر ومؤيدي حماس في قطاع التربية والتعليم، وكثير منهم من خريجي كليات الشريعة والمعاهد الدينية، حيث كانت هناك مطالب لقواعد حركة حماس باستثمار وجودها بالوزارة لتوظيف أكبر عدد من عناصر الحركة الذين لم تعطى لهم الفرصة المناسبة في ظل الحكومات السابقة.

بررت حماس هذا القرار بأنه لا يهدف لأسلمة التعليم بل أنه محاولة لإنصاف الدين لأن النظام التعليمي السائد كان يتعامل مع الدين كمقرر هامشي، وأنها تسعى لترسيخ القيم الإسلامية باعتبار أن نسبة عظمى من طلاب المدارس مسلمين. ومن جانب آخر أكدت حماس بأنها ستعمل على تشجيع التعليم الديني بإنشاء المزيد من المدارس التي تجمع بين التثقيف الديني وبرامج وزارة التربية والتعليم، مثل مدارس الأقصى^{٨٧}.

٨٥. اياد البرغوثي: الدين والدولة في فلسطين، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص ٥٠.

٨٦. سمير أبو عيشة وقيس عبد الكريم: تقييم تجربة الحكومة الفلسطينية العاشرة (ورشة عمل). رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيسان ٢٠٠٧، ص ٩.

٨٧. مقابلة مع النائب يونس الأسطل

زيادة حصص التربية الإسلامية

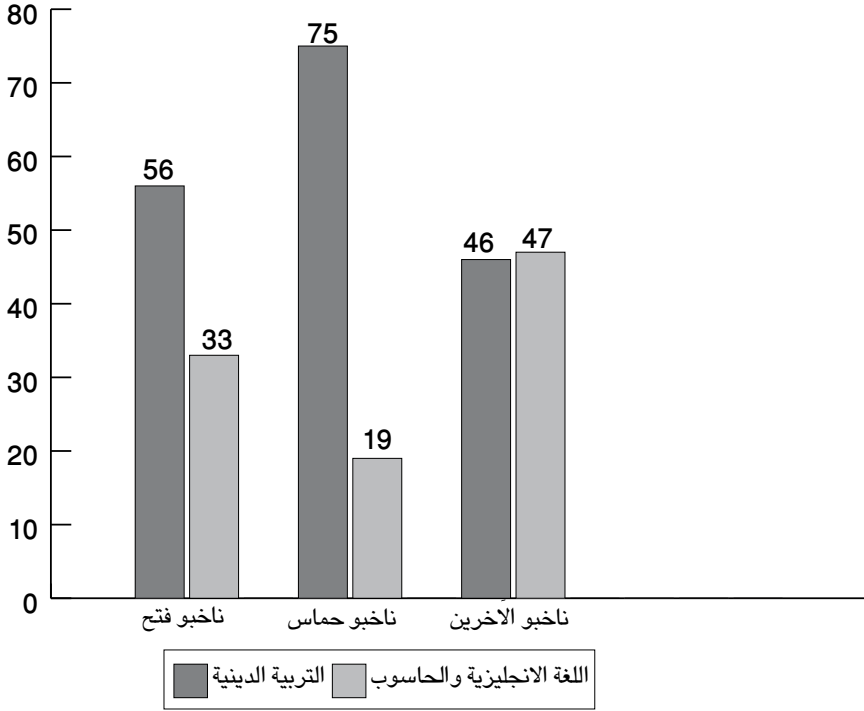
مقابلة مع النائب هدى نعيم (كتلة الإصلاح والتغيير)

حماس ستقوم بإعادة الفلسفة الوطنية للتعليم، لأن التعليم وضع وفق أجنندات خارجية غير وطنية وهذا ملاحظ من شكوى الطلاب والمدرس والناظر والموجه وهناك عيوب كثيرة في التعليم وإهمال للتربية الدينية. عندما زادت حماس حصص دينية فقد حاولت إنصاف التربية الدينية بدلاً من أن يكون التعليم الديني على هامش التعليم. أنظر إلى إسرائيل كم تولي الدين أهميه في التعليم.

وتحظى زيادة حصص التربية الدينية بتفضيل للرأي العام، فقد أشارت نتائج استطلاع للرأي العام رقم ٢٧ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار ٢٠٠٨ إلى ارتفاع نسبة الذين يؤيدون زيادة حصص التربية الدينية، ففي سؤال موجه للرأي العام حول الاختيار ما بين إضافة حصص في مجالات اللغة الإنجليزية والحاسوب أو التربية الدينية، أجاب ٢٨٪ من العينة أنهم يريدون إضافة حصص في مجالات اللغة الإنجليزية والحاسوب، فيما أجاب ٦٣٪ بأنهم يؤيدون إضافة حصص التربية الدينية.

و عند النظر في مواقف الناخبين تجاه هذا الموضوع تبين أن القسم الأكبر ٧٥٪ من ناخبي حماس مع إضافة حصص التربية الدينية، والأغلبية ٥٦٪ من ناخبي فتح مع إضافة حصص التربية الدينية، فيما تساوت المطالبة بإضافة حصص التربية الدينية مع إضافة حصص الحاسوب واللغة الإنجليزية عند ناخبي الآخرين. وبهذا تأتي خطوة الحكومة الفلسطينية العاشرة بزيادة حصص التربية الدينية منسجمة مع توجهات الرأي العام الفلسطيني بشكل عام والقاعدة الانتخابية لحركة حماس بشكل خاص. والشكل التالي يوضح ذلك:

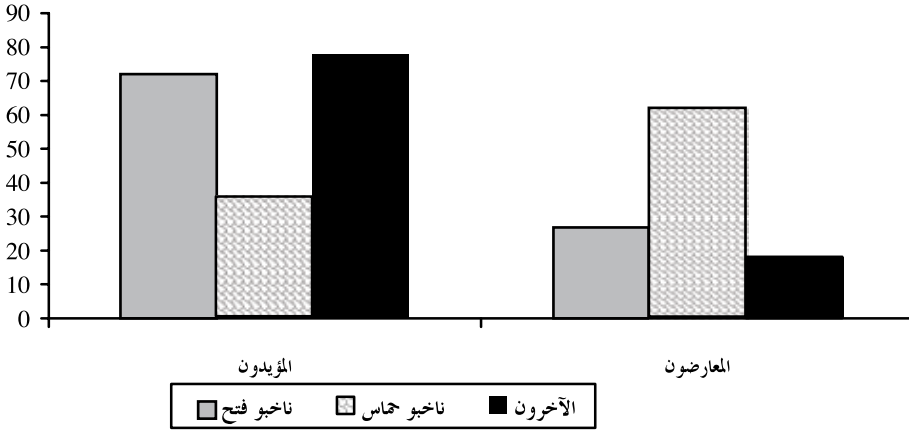
شكل رقم (٥) التفضيل لإضافة حصص في المنهاج الدراسي حسب نوع المادة والاتجاه السياسي (نسب مئوية)



المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم (٢٧) آذار ٢٠٠٨.

كما أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام أجري في آذار ٢٠٠٨ أن نسبة كبيرة من جمهور الناخبين الفلسطينيين تؤيد إضافة حصص في مجالات الموسيقى لطلبة المدارس الأساسية والثانوية تصل إلى ٥٧٪، ونسبة إلى ٤١٪ تعارض ذلك، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من جمهور ناخبي حركة حماس تعارض ذلك، فيما تؤيد نسبة كبيرة من ناخبي حركة فتح وناخبي الآخرين ذلك. الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (٦) الموقف من اضافة حصص في الموسيقى حسب الاتجاه السياسي (نسب مئوية)



يظهر الشكل السابق تفاوتاً ملحوظاً بين ناخبي حماس من جهة الذين يعارضون إضافة حصص في مجالات الموسيقى، وناخبي فتح والآخرين من جهة ثانية حصص في مجالات الموسيقى، وهذا يعطي قيادة حماس دعماً من قواعدها للتشدد في قضايا النشاطات الثقافية والفنية، وربما تطبيق بعض بنود أجندتها الاجتماعية.

وحول الاختلاط في بعض المدارس الخاصة والجامعات، فقد أكد العديد من قادة حماس أن المدارس الحكومية ومعظم المدارس الخاصة لا يوجد فيها اختلاط بين الجنسين، وأن المدارس والجامعات التي نظامها يسمح بالاختلاط لن يفرضوا عليها الفصل بين الجنسين، ولكن سيدعون للفصل في هذه المدارس والجامعات.

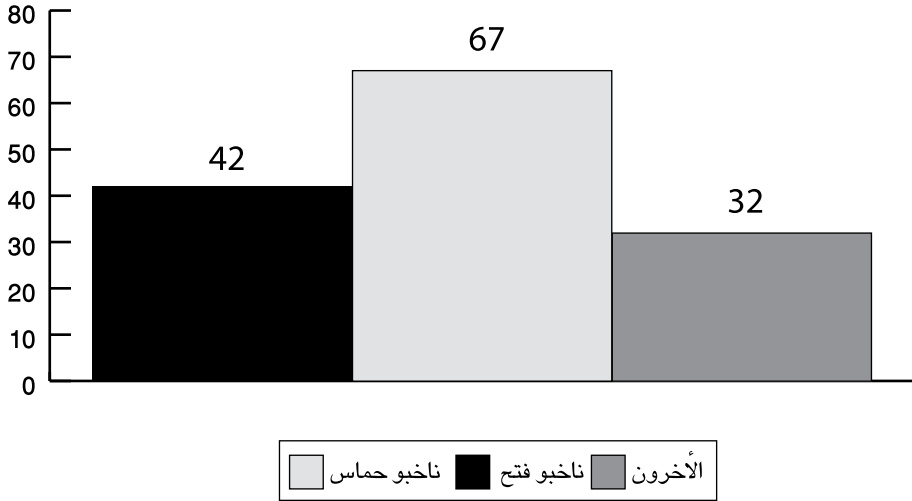
الاختلاط بين الجنسين في المدارس والجامعات

مقابلة مع النائب د. يونس الأسطل (كتلة الإصلاح والتغيير)

بالنسبة للاختلاط، عملياً لا يوجد اختلاط في المدارس سواء الحكومية أو الوكالة. أما بالنسبة للجامعات فالاختلاط فيها يؤثر سلباً على العملية التعليمية، إذا استطعنا أن نفصل سنقوم بذلك إذا توفرت الإمكانيات خاصة في الجامعات الحكومية، أما الجامعات الخاصة لن يكون هناك قانون يفرض منع الاختلاط، إنما سنسعى إلى ذلك من خلال ترشيد الإدارة على أن يكون القرار ذاتياً من الجامعة نفسها وليس قراراً فوقياً من الحكومة.

أظهرت قاعدة ناخبي حركة حماس تحفظها تجاه السماح بالتعليم المختلط في الجامعات، ففي استطلاع أجري في حزيران ٢٠٠٧، تمسك جمهور ناخبي حركة حماس برفض التعليم المختلط، حيث أبدى ٦٧٪ من جمهورهم رفضهم للتعليم المختلط، وينسجم هذا الموقف مع موقف قيادة حماس. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (٧) يبين حجم الرفض للتعليم المختلط حسب الاتجاه السياسي



المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (١) استطلاع خاص بالرأي العام العربي أيار ٢٠٠٦، (٢) استطلاع (٢٤) حزيران ٢٠٠٧.

يظهر الشكل السابق انسجام المواقف بين قاعدة حماس وقيادتها تجاه التعليم المختلط في الجامعات، ويعزز هذا الانسجام في المواقف بين القيادة والقاعدة من قوة وتماسك البرنامج الاجتماعي للحركة.

يدرك المتابع لمسيرة حركة حماس المؤسساتية اهتمامها الكبير بقطاع التربية والتعليم، لأهميته في إعداد وتنشئة الأجيال، فقد استطاعت بناء شبكة قوية من المؤسسات الاجتماعية، كانت رياض الأطفال والمدارس والجامعات أبرز هذه المؤسسات، واستطاعت حصد ثمار ما غرسته من تعزيز قاعدتها الجماهيرية المؤدجة. ولكن بالمقابل لم تسعى حماس عندما وصلت للحكم لتغيير نظام التعليم لكي ينسجم مع أجندتها الاجتماعية، مما جعلها تتعرض لانتقادات بعض الجماعات الإسلامية مثل حزب التحرير الذي طالبها بتطبيق الشريعة الإسلامية فور فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية.

وقد أثار القرار الخاص برفض الحجاب على طالبات المدارس الثانوية في قطاع غزة،

واسبدال المدرسين الذكور بمدرسات في مدارس البنات استياءً لدى منظمات المجتمع المدني من قوى سياسية ومنظمات نسوية واعتبروا مثل هذا القرار تعدياً على الحقوق الإنسانية التي كفلها القانون. بدورها سارعت الحكومة المقالة لنفي اتخاذ مثل هذا القرار وقالت أن هذا القرار اتخذ من قبل مديرات المدارس وليس من قبل وزارة التربية والتعليم في الحكومة المقالة. الأمر الذي أثار الشكوك لدى البعض في نية حماس أسلمة التعليم في المستقبل لينسجم مع توجهاتها الفكرية والعقائدية.

من الصعوبة بمكان الحديث عن موقف واحد لحركة حماس تجاه قضايا التعليم وغيرها من قضايا الأجندة الاجتماعية فهناك اجتهادات متعددة في كيفية التعامل مع هذا الملف، من حيث إعطائه الأولوية أو ترحيله للمرحلة القادمة. ولكن يبدو أن التوجه داخل حركة حماس يتجه نحو إعطاء الأولوية للملف السياسي والأمني على حساب الأجندة الاجتماعية التي أرادت ترحيلها لمرحلة لاحقة، بحيث تكون حماس أكثر سيطرة على النظام السياسي الفلسطيني. وبالتالي تكون قادرة على أسلمة التعليم بشكل مرحلي.

ثانياً: رؤية حماس للنشاطات الثقافية والفنية

تبدى الحركات الإسلامية إهتمامها بالنشاطات الثقافية والفنية («الملتزمة») التي لا تتعارض مع أفكارهم ومعتقداتهم. وحظي الفن بمكانة في ميثاق حركة حماس في مادته رقم (١٩)، حيث تم تقسيم الفن إلى نوعين (حسب ما جاء في الميثاق) الأول وهو الفن الإسلامي أو الذي يخاطب الروح، بالمقابل هناك فن جاهلي يخاطب الجسد. وتنوعت مصادر الفن إلى الكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والانشودة، والمسرحية وغير ذلك.

بدأ التخوف من وصول حماس للسلطة وتأثيره على المشهد الثقافي في فلسطين قبل فوز الحركة بعدة سنوات، نتيجة بعض الممارسات التي قام بها عناصر ومؤيدو الحركة في بعض المواقع التي فازوا بها من خلال عملية ديمقراطية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ففي صيف ٢٠٠٥ كانت حركة حماس قد فازت بعدد من البلديات بعد المرحتين الأولى والثانية من الانتخابات المحلية، وكان من بين البلديات التي فازت بها الحركة بلدية قلقيلية. في تلك الفترة عقد مهرجان فلسطين الدولي، وفي هذا المهرجان يشهد العديد من النشاطات الفنية والموسيقية والثقافية لفرق محلية ودولية، وجرت العادة على قيام المهرجان بمجموعة من العروض في المدن الفلسطينية، وكان من بين العروض عرض لفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية في مدينة قلقيلية، لكن إدارة المهرجان فوجئت بقرار بلدية قلقيلية الراض لإقامة العرض الفني الفلكلوري داخل حدود بلديتها، بحجة أن مثل هذه المهرجانات يحدث فيها اختلاط.

رفض بلدية قلقيلية بإقامة مهرجان فلسطين الدولي

مقتطفات من بيان صحفي صادر عن بلدية قلقيلية في ٢٠٠٥/٧/٤

أرسلت إدارة مهرجان فلسطين الدولي كتاباً للبلدية تطلب فيه من البلدية إقامة فعاليات المهرجان، وبعد دراسة عميقة تبين أن المهرجان المذكور يتضمن حفلات غنائية شعبية ورقصات فلكلورية فلسطينية وغير فلسطينية واختلاط، والكثير من الأمور المخالفة لأحكام شرعنا الحنيف والمخالفة لأعراف بلدنا الطيب، لذا قامت البلدية بالرد على إدارة المهرجان بأن هذا لا يمكن إقامته على ملعب البلدية.

في ظل هذه الصورة أبدت المؤسسات الثقافية والفنية ذات الصبغة الليبرالية واليسارية تخوفاً كبيراً بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، رغم التأكيدات التي صدرت عن حركة حماس والتي تؤكد عدم المساس بالنشاطات الثقافية والفنية بل ستقوم بتشجيعها ودعمها، والتي اعتبرها البعض بأنها تأكيدات مشروطة من حيث التزامها بالاخلاق الحميدة وعدم وجود اختلاط بين الشباب والفتيات فيها، حيث أن هذه العبارات هي عبارات فضفاضة.

موقف حماس من الفنون

مقابلة مع النائب يونس الاسطل (كتلة التغيير والإصلاح)

الرقص الشرقي ليس ثقافة، إنما هو سفاهة باسم الثقافة، ومنهجنا في تغييره ليس باتخاذ قرار بمنع تلك المهرجانات ودور السينما إنما بالوعي الذي نبثه من خلال التعليم والإعلام والأوقاف وغيرها من وسائل التثقيف والإقناع. وأن قناعتنا بأن الأصل هو تغيير النفوس وليس التسلط على العباد ووصولنا إلى الحكم لن يغير قناعتنا في هذه الوسائل الدعوية الإقناعية.

باختصار كثير من الفنون لا تعارض الإسلام وهذه لن نقف عائقاً أمامها بل سنشجعها ولكن ما خالف الإسلام مرفوض قطعياً كالتماثيل المصنوعة على هيئة ذوات الأرواح، ولكن إذا كانت التماثيل لمناظر طبيعية فلا مانع. وممنوع عمل تماثيل لأشخاص.

صدرت بعد تشكيل حماس الحكومة تصريحات عن وزير الثقافة عطا الله أبو السبح أكد فيها أن الوزارة ستمنع أنشطة الرقص الشرقي لأن فيها عري وهذا حرام، كما أكد أن الوزارة ستقوم بفتح دور السينما المغلقة في قطاع غزة، وأنها ستقوم بمراقبة الأفلام وستتولى ذلك شخصياً، خوفاً من عرض الأفلام الإباحية، أو الأفلام التي لها تأثيرات ثقافية مضادة. إضافة إلى فرض الرقابة على الكتب^{٨٨}.

استمراراً لرفض حركة حماس للمهرجانات الفنية، هاجمت مهرجان رام الله للرقص المعاصر عام ٢٠٠٨، ووصفته بمجموعة من الصفات السلبية وهي على النحو التالي^{٨٩}:

١. مهرجان رقص (وتعري) لاحتوائه على رقصات يشارك فيها الرجال والنساء.

٢. أداة من أدوات التطبيع مع "العدو الصهيوني".

٣. يمثل "إساءة" لنضالات الشعب الفلسطيني في ظل تزامن المهرجان مع استمرار حصار قطاع غزة.

استحضرت حركة حماس في هجومها على المهرجان عنصرين أساسيين هما الجانب الاجتماعي والجانب السياسي. ففي الجانب الاجتماعي استمرت في موقفها الرفض لأي فن يتعارض مع أفكار ومعتقدات الحركة الأيدلوجية، وهذا شيء منطقي لحركة سياسية إسلامية. أما في الجانب السياسي فقد حاولت توظيف صراعها مع الرئيس وحكومة فياض في الهجوم على المهرجان من خلال ربط تزامن المهرجان مع استمرار الحصار والقصف على قطاع غزة، وهنا يظهر توظيف العامل الديني لصالح السياسي. ويبدو أن صراعها السياسي جعلها تنسى بأن منظمي الحفل هم من الذين تحالفت معهم حماس في الانتخابات المحلية انتخابات بلدية رام الله، والطرف الآخر من الذين تعرضوا للهجوم (سرية رام الله) هم أناس ذوي توجه يساري معارضين للتطبيع مع إسرائيل.

تكرر موضوع الهجوم على النشاطات الفنية والموسيقية التي تقام في الضفة الغربية، فقد شن النائب يونس الأسطل هجوماً على مهرجان فلسطين الدولي للرقص والموسيقى في ١٠ تموز ٢٠٠٨، وكانت الاتهامات مشابهة للاتهامات السابقة^{٩٠}.

كما قامت وزارة التربية والتعليم في ظل الحكومة العاشرة (حكومة حماس) بإتلاف كتاب قول يا طير وهو كتاب تراثي يتناول مجموعة من القصص والحكايات الفلسطينية

٨٨. <http://www.guardian.co.uk/world/2006/apr/06/filmnews.israel>

٨٩. صحيفة الرسالة، ٢١/٤/٢٠٠٨، ٢٤/٤/٢٠٠٨، ٢٨/٤/٢٠٠٨.

٩٠. وكالة معا الاخبارية. <http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=120476>

المتوارثة من جيل لجيل، وتم سحبه من المكتبات المدرسية، لاحتوائه «على عبارات تخدش الحياء العام». وشكل هذا القرار صدمة لكثير من المثقفين في فلسطين لما احتواه من تدخل كبير في سير العملية التربوية والثقافية ورسمها من خلال رؤية واحدة لا ترى غيرها. وقد دافع عن هذا القرار القاضي بسحب الكتاب وإتلافه العديد من كتاب حماس في مواقع الانترنت والصحافة على اعتبار أن هذا الإجراء يعمل على حماية الطلبة من الكلمات (البذيئة) والمستوى (الهابط) والركاكة اللغوية^{٩١}.

موقف حماس من النشاطات الثقافية والفنية

مقابلة مع النائب مروان أبو راس (كتلة التغيير والإصلاح)

نحن لسنا ضد الفن أو تطويره وتحسين أدائه، لكن نحن ضد المجون وهتك العورات وإغراء الشباب واحتكاك الشباب بالفتيات في المهرجانات، نحن لن نوافق على ذلك لأنه يتعارض مع ديننا ويؤدي إلى فساد المجتمع. لن نغلق المسارح والسينما إلا إذا عرضت السينما أفلام إباحية وهي أصلاً ممنوعة في دول عربية أخرى مثل الأردن والسعودية.

التمائيل التي تعرض، طالما أنها ليست إباحية لن نتدخل فيها مثل تماثيل الأسود لن نتدخل فيها، إثمها يعود على أصحابها، التماثيل الإباحية كامرأة عارية نتدخل فيها ونرفضها.

في ضوء هذه المعطيات فإن الدلائل تشير إلى أن حركة حماس لو تمكنت من الحكم لكانت فرضت مشروعها الثقافي على المجتمع الفلسطيني دون النظر لاعتبارات التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني، ولأصبح أي نشاط ثقافي أو فني يخضع لمقياس الحلال والحرام من وجهة نظرهم. بل إنها ستوظف الدين في صالح خطابها السياسي والاجتماعي. وهذا ما كشفت عنه الأيام الماضية حينما نظم مهرجان الرقص المعاصر في رام الله، فقد أصدرت رابطة علماء فلسطين في قطاع غزة بياناً استهجن حدوث هذا المهرجان، محرماً حدوثه^{٩٢}. ويمكن فهم العلاقة العضوية بين الرابطة وحركة حماس من خلال عضوية الرابطة فالقائمين على الرابطة هم في معظمهم قيادات وناشطين في حركة حماس، وقد أصدروا العديد من الفتاوى التي تتساق مع توجهات حركة حماس السياسية والاجتماعية.

٩١. صحيفة الرسالة، ١٢/٣/٢٠٠٧.

٩٢. موقع رابطة علماء فلسطين، www.rapeta.org/newsdetails/

ثالثاً: حرية الرأي والتعبير في عهد حكومة حماس

كفل القانون الفلسطيني حرية الرأي والتعبير، فقد ورد في القانون الأساسي المعدّل لعام ٢٠٠٣ المادة (١٩) «لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون^{٩٣}». ورغم ورود هذا النص واضحاً، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية قبل وصول حركة حماس للسلطة تجاوزات كثيرة في هذا المجال من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية تحدثت عنها تقارير المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية. طالت الانتهاكات مجال حرية الرأي والتعبير التي قامت بها السلطة عدداً من القوى والفصائل الفلسطينية وكان من بينها حركة حماس التي اعتقل عدد كبير من قادتها وكوادرها دون تقديمهم لمحاكمة.

ونظراً لأهمية الموضوع تعهدت حركة حماس في أكثر من موقع في برنامجها الانتخابي بالعمل على احترام الحريات العامة ومن بينها حرية الرأي والتعبير، وتقديم التسهيلات للإعلاميين والجمهور في معرفة الحقيقة، إضافة إلى وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في مجالات الحريات.

بعد وصول حماس للحكم، وخاصة بعد سيطرتها العسكرية على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، سجلت المنظمات الحقوقية العديد من الانتهاكات في مجال الحريات وخاصة حرية الرأي والتعبير، فقد سجل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان العديد من الانتهاكات من بينها الاعتداء على الصحفيين والمؤسسات الصحفية، والاعتداء على مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب منع العديد من التجمعات السلمية والتعرض لها وتفريقها بالقوة، بالإضافة إلى استمرار الاعتقالات غير القانونية^{٩٤}.

موقف حماس من قضايا الحريات

مقابلة مع النائب مروان أبو راس (كتلة التغيير والإصلاح)

لا يوجد مشكلة في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة، فلم يثبت إطلاقاً أن أحداً من طرف حماس اعتدى على أحد بسبب الاعتراض أو النقد، وقطاع غزة الآن تحت سيطرة حماس هي أكثر منطقته بها حرية رأي في العالم العربي الإسلامي، فمثلاً مسؤولون فتح يقولون ما يشاءون والصحف تأتي وتوزع وتقول ما تشاء من الأكاذيب.

٩٣. الوقائع الفلسطينية، ٢٠٠٣/٣/١٩، عدد (٠) عدد خاص بالقانون الأساسي المعدّل ٢٠٠٣، ص ٥.

٩٤. رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء المقال بقلم المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني

لحقوق الإنسان، في ٢٣/٩/٢٠٠٧،

<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=83568>

رصدت تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة عدداً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير على النحو التالي:

١. الحق في التجمع السلمي: أوقفت الشرطة التابعة للحكومة المقالة أعمال المؤتمر الذي نظّمته مؤسسة بدائل، وأجبرت المشاركين في المؤتمر على مغادرة المكان تحت ذريعة عدم حصول المنظمين على ترخيص مسبق من قبل وزارة الداخلية^{٩٥}.

٢. الاستخدام المفرط للقوة وانتهاك الحق في الحياة: شهد قطاع غزة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة استمرار أعمال القتل خارج إطار القانون، واستمر انتهاك الحق في الحياة، حيث فرقت شرطة الحكومة المقالة في ١٢/١١/٢٠٠٧ احتفالاً تأبينياً للرئيس الراحل ياسر عرفات واستخدمت القوة المفرطة مما أدى إلى مقتل ٦ أشخاص وإصابة ما يزيد عن ٨٠ شخصاً^{٩٦}.

٣. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير والاعتداء على الحريات الصحفية: فقد رصد التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧ عدداً كبيراً من انتهاك حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية. شملت هذه الاعتداءات احتجاز صحفيين واعتقالهم، ومنع توزيع صحف، ومنع برنامج تلفزيوني لصالح تلفزيون فلسطين من البث، ومنع صحفيين من تغطية بعض الأحداث، إضافة للاعتداء عليهم بالضرب^{٩٧}.

٤. الاعتداءات على منظمات من المجتمع المدني: وثق التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدداً من الاعتداءات على منظمات المجتمع المدني سواء بالاعتداء والتفتيش، أو الإغلاق^{٩٨}.

٥. التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية: فقد قامت أجهزة الحكومة المقالة باعتقال المئات من المواطنين والتحقيق معهم، وقد تعرض بعضهم للتعذيب^{٩٩}.

والمقابل استمرت حركة حماس وحكومتها المقالة بتبرير هذه الانتهاكات والتجاوزات تحت

٩٥. مركز الميزان لحقوق الإنسان، www.mezan.org/site_ar/press_room/press_detail

٩٦. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2007

٩٧. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: التقرير السنوي (٢٠٠٧)،
www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual2007

٩٨. رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء المقال بقلم المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

٩٩. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: التقرير السنوي (٢٠٠٧)،
www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual2007

مسميات الحفاظ على الأمن كما كانت تفعل السلطة الفلسطينية. شكلت هذه الاعتداءات على الحريات تراجعاً واضحاً لحركة حماس عن برنامجها الانتخابي الذي فازت على أساسه في الانتخابات التشريعية الثانية. وهذا يقودنا إلى التساؤل إذا ما كانت حماس ستلتزم ببرنامجها الانتخابي؟ أم أنها ستنفذ منه ما ينسجم مع مصالحها الحزبية وفق رؤيتها الأيدلوجية؟. في كلا الحالتين لن تعجز حماس عن تقديم الحجج سواء أرادت تنفيذ البرنامج أو التملص منه.

كشفت المقابلات التي أجريت مع عدد من نواب حركة حماس في المجلس التشريعي أن نظرتهم لحرية الرأي والتعبير يجب أن تكون مقيدة خاصة في القضايا التي تدخل في الجانب الأخلاقي والسلوكي، وترتكز الحظر على المجالات التي تنشر صور النساء العارية أو شبه العارية.

تقييد حرية الرأي والتعبير

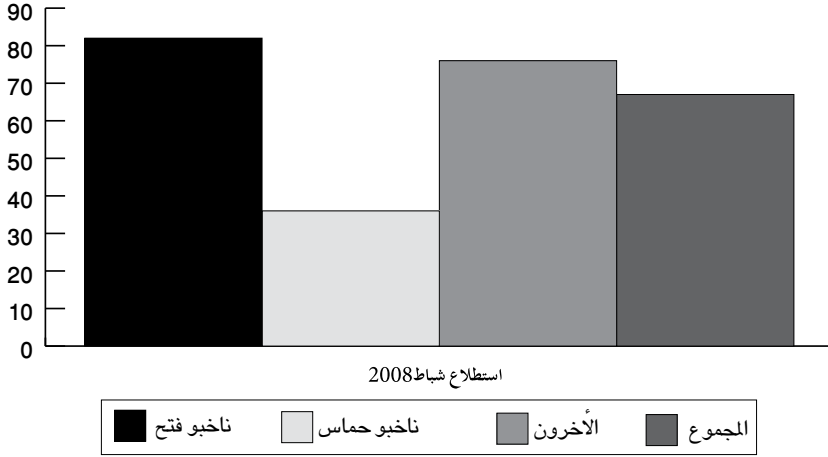
مقابلة مع النائب يونس الأسطل (كتلة التغيير والإصلاح)

إن حرية الرأي والتعبير ليست مطلقه بل هي مقيدة بما ليس فيه عدوان على ثوابت الدين والأخلاق والوطن، لأنه عندئذ يعدّ تحديفاً وانحرافاً وليس حرية رأي. المجالات التي تنشر مناظر رذيله وصوراً فاضحه جداً تمنع كالصور المظهرة للعورة. أما مطلق التبرج المألوف فلا تمنعه من المجالات ولا في الواقع. لا مانع من انتقاد أدائنا، لن نزعج مما يسيء إلينا في وسائل الإعلام المختلفة.

أن إقرار قيادة حماس بجواز تقييد حرية الرأي والتعبير فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية، كانت مدخلاً لحظر صحف ومجلات تعارض سياسة حكومة حماس في قطاع غزة، وهو ما حدث حينما تم منع توزيع صحيفة الأيام اليومية في قطاع غزة، لنشرها رسوم كاريكاتورية اعتبرت مسيئة لحركة حماس.

أظهرت استطلاعات الرأي العام أن تقييم المبحوثين لحرية الرأي والصحافة في قطاع غزة (الذي تحكمه حماس) منخفضة وهذا ينسجم مع تقارير منظمات حقوق الإنسان التي أشرنا إليها سابقاً. ففي استطلاع أجري في شهر شباط ٢٠٠٨ رأى ٦٤٪ أن حرية الرأي والصحافة في قطاع غزة سيئة وفي المقابل رأى ٣٨٪ حرية الرأي والصحافة في الضفة الغربية سيئة. وعند التدقيق في آراء ناخبي حماس وفتح تظهر النتائج تترس كل جمهور خلف القوى التي انتخبها مع موافقة الآخرين أن حرية الرأي والصحافة سيئة في قطاع غزة. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (٨) تقييم الناخبين بأن حرية الرأي والصحافة في قطاع غزة منخفضة



المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع خاص كانون ثاني شباط - ٢٠٠٨.

يمكن إجمال المحور السابق بالنقاط التالية:

- أدركت حماس أهمية التعليم ودوره في التنشئة، ولذلك بنت المدارس والجامعات. وحظي التعليم على مكانة في ميثاقها وبرنامجه الانتخابي.
- رغم قيامها ببعض الخطوات البسيطة تجاه أسلمة التعليم، ولكنها رحلت الموضوع لمرحلة تكون الأوضاع فيها أكثر استقراراً.
- حاربت حماس النشاطات الفنية التي تتعارض مع معتقداتها، وانتقدت القائمين عليها، وظهر توظيف الدين لصالح البرنامج السياسي والاجتماعي.
- رغم تعهد حماس في برنامجها الانتخابي بصون الحريات العامة، إلا أن تقارير المؤسسات الحقوقية والدولية يثبت عكس ذلك، خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية في حزيران ٢٠٠٧.

الخاتمة

طرحت هذه الدراسة التساؤل التالي، هل ستعمل حركة حماس على أسلمة المجتمع الفلسطيني من الأعلى إلى الأسفل، أي بالانقلاب على النظام السياسي الاجتماعي الفلسطيني من داخله، وتغيير القوانين واللوائح والأنظمة في مؤسسات السلطة لتخدم رؤية وبرنامج وتوجهات حركة حماس؟. وارتبط التساؤل الرئيسي في الدراسة بمجموعة التساؤلات الفرعية المرتبطة بالمحاور الثلاثة للدراسة (المرأة، الأقليات، والتعليم والثقافة والحريات المدنية).

انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن حركة حماس لم تتمكن من تطبيق أجندتها الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة من خلال الأدوات والوسائل القانونية التي باتت متوفرة لها بعد سيطرتها على المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، بسبب الصعوبات التي واجهتها من صراع على السلطة وحصار دولي وإقليمي وغيرها من الأسباب. ولكن ذلك لم يمنع حماس من الاستمرار في أسلمة المجتمع بطرقها وأساليبها القديمة، والتي تعتمد على جهاز الدعوة والمسجد والنشاطات المنهجية واللامنهجية، وغيرها.

عملت حركة حماس ومن قبلها جماعة الإخوان المسلمين على إيجاد بنية مؤسسية قوية تعمل في قضايا الدعوة الإسلامية، وبعث الهوية الإسلامية في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي العمل على أسلمة المجتمع بشكل تدريجي. وساعدهم في هذا الموضوع البيئة المحافضة للمجتمع الفلسطيني الذي يتقبل القضايا المرتبطة بالدين دون صعوبات، إلى جانب البناء المؤسساتي للحركة فقد سيطرت الحركة على معظم مساجد الضفة الغربية وقطاع غزة، ووظفت خطابها الديني نحو موضوع بناء الفرد والأسرة المسلمة، وطبقوا فلسفتهم المبنية على أساس أن المسجد هو المدرسة التربوية الأولى. إلى جانب الدور الدعوي لمؤسساتهم مارسوا العمل الخيري الذي ارتبط ببلجان أموال الزكاة وتقديم المساعدات العينية والمادية للفقراء.

أقامت حركة حماس عدداً كبيراً من المنظمات الأهلية كانت منافسا وبديلاً للمنظمات الأهلية التي ترعاها القوى السياسية الأخرى، وكان لهذه المنظمات دوراً بارزاً في الاستمرار بالأسلمة من خلال الرؤى والتوجهات التي تبنتها، واستطاعت مؤسساتهم أن تحوز بشكل تدريجي على ثقة الناس بشكل أكبر من غيرها من المؤسسات الأخرى لعدة أسباب:

(١) اعتماد هذه المؤسسات على التمويل الداخلي والدعم العربي والإسلامي، فيما اعتمد الطرف الآخر في تمويل مشاريعه على الدعم الغربي.

(٢) الأفكار التي طرحتها هذه المؤسسات هي أفكار مستمدة من الدين الإسلامي الذي يدين به ٩٨٪ من المواطنين الفلسطينيين كانت أقرب لمعتقدات الناس التقليدية، وبالتالي استطاعت حركة حماس التغلغل داخل البنى المجتمعية بنجاح. بالمقابل عجز منافسيهم عن نشر توجهاتهم داخل تشكيلات المجتمع المحافظ.

(٣) طبيعة الخدمات المقدمة ارتبطت بتقديم الخدمات والمساعدات في معظمها، في حين أن الآخرين كان تركيزهم على الجانب الفكري.

في ضوء هذه النجاحات المجتمعية التي حققتها حماس، وإلى جانب عوامل سياسية متعددة شاركت حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، حققت فيها فوزا كبيرا مكنها من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة. واجهت الحركة مجموعة من الصعوبات والعقبات المتمثلة بالحصار الدولي والإقليمي، إلى جانب الصعوبات الداخلية المتمثلة بتردي الأوضاع الاقتصادية، وصراع الصلاحيات مع رئيس السلطة الفلسطينية، وسعي حماس للسيطرة على المؤسسة الأمنية والعسكرية وتفرعاتها، إضافة إلى رغبتها بتوسيع نفوذها في الجهاز المدني للسلطة الفلسطينية في ظل حالة الفلتان الأمني المنتشرة في الأراضي الفلسطينية.

في ظل تلك الصعوبات وجدت حماس نفسها أمام مجموعة من التحديات المتمثلة بانعدام الاستقرار السياسي والأمني، والصراع مع حركة فتح (الحزب الحاكم سابقا). في ظل هذا الواقع كان من الصعب بمكان أن تقوم حركة حماس من خلال الحكومة التي شكلتها بفرض أجندتها الاجتماعية التي طالما دعت لتطبيقها. حيث أن تطبيق هذه الأجندة يحتاج إلى استقرار وهدوء سياسي يمكن حماس من السيطرة على السلطة التنفيذية، إلى جانب إقرار تشريعات وقوانين تنسجم مع رؤيتها الاجتماعية المستندة إلى أيديولوجيتها الدينية، وهذا لم يتسنى لحماس القيام بها على المستويين التنفيذي والتشريعي. فعلى المستوى التنفيذي واجهت الصعوبات المتعلقة بعدم قدرتها على السيطرة على الجهاز التنفيذي بشقيه المدني والعسكري. أما على المستوى التشريعي فإن الأغلبية التي فازت بها حماس -٧٤ مقعداً إضافة إلى ٤ مقاعد تحالفوا معها من أصل ١٣٢- لا يسمح لها بإقرار القوانين دون موافقة الرئيس عليها أو موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي على القانون، وهذا ما نص عليه القانون الأساسي في مادته (٤١)١٠٠.

١٠٠ . القانون الأساسي المعدل، مادة (٤١) ١- يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرة وتنتشر فوراً في الجريدة الرسمية ٢- إذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس التشريعي وفقاً للأجل والشروط الواردة في الفقرة السابقة تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي، فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية.

للاستعاضة عن تطبيق برنامجها الاجتماعي قامت حركة حماس بمحاولة تطبيق بعض بنود أجندتها الاجتماعية التي اعتقدت أنها تتوافق مع طبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ والذي تشير استطلاعات الرأي أنه أيضا مجتمع متدين. كما عملت على تأجيل تطبيق بعض أجندتها الاجتماعية التي تحتاج إلى استقرار وهدوء سياسي إلى جانب أنها قد تحدث ردة فعل من قبل القوى السياسية والاجتماعية.

أما على مستوى موقفها من قضايا المرأة: ففي الوقت التي ترفض فيه حماس مطالب الحركة النسوية المتعلقة بتعديل قانون الأحوال الشخصية، توافق حماس على مطالب أخرى للحركة النسوية كتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم الشرف، وتستند حماس في ذلك إلى المرجعية الدينية والنص الشرعي. كما تتفق الآراء في حركة حماس على عدم منع المرأة من العمل، ويبقى الغموض في طبيعة عمل المرأة، والاختلاط بين الجنسين مكان العمل. وهناك إجماع لدى حماس على موضوع الحجاب من الأحكام القطعية في الدين الإسلامي ولا مجال فيها للاجتهاد، وبالمقابل أعلنت حماس أنها لن تعمل على فرضه بالقوة بل ستقوم بالدعوة له وتشجيع ارتدائه، هذا في الجانب النظري، لكن في الجانب العملي فقد سجلت عدة أحداث تم تناولها خلال الدراسة تؤكد على توجه حماس لفرض الحجاب. وتوافق حماس على إعطاء المرأة دورا أكبر في الحياة السياسية والمجالات العامة باستثناء وصولها لمنصب الرئاسة.

أما بالنسبة لرؤية حماس للأقليات الدينية فقد شهد الفكر السياسي لحركة حماس تطورا متقدما فاق غيرها من الحركات الإسلامية بالنظرية للأقليات، حيث أقرت في برنامجها الانتخابي في الانتخابات التشريعية بضمان حقوق الأقليات على أساس المواطنة الكاملة، على اعتبار ان مسيحيي فلسطين جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية وهويتها الحضارية. وفي الجانب العملي لم يسجل على حكومة حماس في غزة أي انتهاكات لحقوق الأقليات في قطاع غزة مورست من قبلها، بالمقابل تعرضت بعض المؤسسات المسيحية في قطاع غزة من كنائس وأديرة ومدارس إلى عمليات حرق وتفجير تبنتها جماعات إسلامية أخرى وذلك بعد سيطرة حماس على قطاع غزة.

أما بالنسبة لقضايا الحريات المدنية، فقدت عمدت حماس منذ دخولها الحكومة إلى التقدم بخطوات معدودة نحو أسلمة التعليم من خلال زيادة حصص التربية الإسلامية، وفرض الحجاب على طالبات المدارس الثانوية وغيرها، ويبدو أن موضوع أسلمة التعليم تريد حركة حماس المضي فيه بخطوات مدروسة حرصا منها على عدم خوض معركة أسلمة التعليم مع القوى الأخرى مبكراً. وعلى مستوى النشاط الثقافي كان واضحا أن حماس ستواجه أي نشاط ثقافي أو فني يختلف مع رؤيتها الثقافية المؤدلجة والمستندة للنص الشرعي، فهي لذلك رفضت النشاطات الفنية التي تراها منافية للدين، وعلى هذا الأساس

سحبت كتاب (قول يا طير من مكتبات المدارس. وعلى مستوى الحريات العامة فقد سجل خلال عام من حكم حماس تعديبات كثيرة على الحريات العامة وحريات التعبير.

في ضوء المعطيات السابقة يصبح أمام حركة حماس ثلاث خيارات بخصوص تطبيق أجندتها الاجتماعية وتلخص هذه الخيارات إما بتطبيق أجندتها الاجتماعية بشكل فوري، أو تعمل على تطبيق بعض بنود أجندتها وترحيل بعضها الآخر لمرحلة أكثر استقراراً، أو عدم تطبيق أجندتها الاجتماعية، ويحمل كل خيار إيجابياته وسلبياته.

الخيار الأول: تطبيق الأجندة الاجتماعية لحركة حماس بشكل فوري. في حال تطبيق مثل هذا الخيار فإنه يلقي ترحيباً من القاعدة الجماهيرية لحركة حماس إضافة إلى ترحيب كافة الاتجاهات الإسلامية. تمثل هذه الخطوة. لكن بالمقابل فإن تطبيق هذا الخيار ربما يقود إلى خلق حالة من التذمر والرفض من قبل قوى اجتماعية مناهضة للتوجه الإسلامي، إلى جانب الرفض الدولي لتطبيق التجربة الإسلامية ومقارنتها بالتجربة الطالبنية في أفغانستان. هذا إن تمكنت أغلبية حماس من التغلب أصلاً على الفيتو الرئاسي فيما لو قرر الرئيس استخدامه.

الخيار الثاني: تطبيق بعض البنود وترحيل بعضها. لا يختلف هذا الخيار عن سابقه كثيراً سوى أنه ربما يفسح المجال لحركة حماس لتطبيق أجندتها الاجتماعية بشكل تدريجي على المجتمع، وبالتالي تكون ردة الفعل أقل من الخيار الأول.

الخيار الثالث: عدم سعي حماس لتطبيق أجندتها الاجتماعية المؤجلة. هذا الخيار سيفقد حركة حماس جزءاً كبيراً من قاعدتها الإسلامية وربما يقود مثل هذا الأمر لحدوث انشقاق داخل الحركة، وإلى تعرضها لنقد الحركات الإسلامية الأخرى. وبالمقابل سيلقى هذا الخيار ترحيباً من كافة القوى السياسية والاجتماعية الأخرى إضافة لترحيب المجتمع الدولي. كما أن اتباع حماس هذا الأسلوب سيزيل جزءاً من التخوفات المتعلقة بوصول الإسلاميين إلى السلطة وتطبيق أجندتهم الاجتماعية.

قائمة المراجع

(١) الوثائق

١. البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين في مجلس الشورى ٢٠٠٧، الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمون، (أيار ٢٠٠٨).
<http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=00da7c7b-cf6b-46f7-a9f2-9ee5e28c1b3d>
٢. البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح، موقع كتلة التغيير والإصلاح (أيار: ٢٠٠٨) <http://islah.ps/new/index.php?scid>
٣. البرنامج السياسي لحزب الخلاص الإسلامي.
٤. بيان لرابطة علماء فلسطين، موقع رابطة علماء فلسطين، (تموز: ٢٠٠٨)
www.rapeta.org/newsdetails/
٥. رسالة بلدية قلقيلية لإدارة مهرجان فلسطين.
٦. رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء المقال بقلم المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في ٢٣/٩/٢٠٠٧.
٧. القانون الأساسي المعدل ٢٠٠٣، الوقائع الفلسطينية، ١٩/٣/٢٠٠٣، عدد (٠) عدد خاص بالقانون الأساسي المعدل ٢٠٠٣.
٨. قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥م بشأن الانتخابات المنشور في العدد (٥٧) من الوقائع الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية) بتاريخ (١٨/٨/٢٠٠٥)
٩. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية
١٠. وزارة شؤون المرأة، رؤية وزارة شؤون المرأة بشأن وثيقة حقوقية للمرأة الفلسطينية، ١٠/١/٢٠٠٥.

(٢) استطلاعات الرأي العام الفلسطيني

استطلاعات متعددة أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله.

(٣) المقابلات

١. أبو حلبية. مقابلة مع د. أحمد أبو حلبية عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، تشرين أول ٢٠٠٧.
٢. أبو راس، مروان. مقابلة مع د. مروان أبو راس عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، تشرين أول ٢٠٠٧.
٣. أبو مسامح، سيد. مقابلة مع سيد أبو مسامح عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، تشرين ثاني ٢٠٠٨.
٤. الأسطل، يونس. مقابلة مع د. يونس الأسطل عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، تشرين أول ٢٠٠٧.
٥. نعيم، هدى. مقابلة مع هدى نعيم عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، تشرين أول ٢٠٠٧.
٦. مشعل، خالد. مقابلة مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل (نيسان: ٢٠٠٨) [/http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar](http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar)
٧. دويك، عزيز. مقابلة مع رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك (نيسان ٢٠٠٨) www.fm-m.com/2006/May2006
٨. ياسين، أحمد. مجموعة مقابلات أجراها الإعلامي أحمد منصور من قناة الجزيرة الفضائية ضمن برنامج شاهد على العصر مع الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة المقاومة الإسلامية - حماس.

(٤) الكتب والأبحاث

١. أبو عمرو، زياد. الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩.
٢. أبو عيشة، سمير، و عبد الكريم، قيس. تقييم تجربة الحكومة الفلسطينية العاشرة (ورشة عمل). رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيسان ٢٠٠٧.
٣. أبو الفتوح، عبد المنعم. المواطنة في المجتمع المسلم رؤية الإخوان المسلمون، (حزيران ٢٠٠٨) www.islamonline.net

٤. أحمد، عائشة. "النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية". الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦. (تحرير) د. خليل الشقاقي وجهاد حرب، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧.
٥. البرغوثي، اياد. الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ط ٢، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣.
٦. البرغوثي، اياد. الدين والدولة في فلسطين، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.
٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة- الربع الثاني، ٢٠٠٧.
٨. الرمحي، ميسون. "الإسلام وقضايا المرأة الفلسطينية". الإسلام في فلسطين المعاصرة. القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - باسيا، ٢٠٠٤.
٩. الشقاقي، خليل، وآخرون. مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام ٢٠٠٦، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧.
١٠. الصايغ، المطران سليم. المقدسات المسيحية في فلسطين المخاطر وإعادة الحوار البناء، (شباط ٢٠٠٨) www.isesco.org.ma
١١. المبيضين، محمد عبيد. "الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن". مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٢٧، عدد ٤، شتاء ١٩٩٩.
١٢. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي (٢٠٠٧). (حزيران ٢٠٠٨). www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual2007
١٣. النواتي، مهيب. حماس من الداخل. غزة. دار الشروق، ٢٠٠٢.
١٤. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٦ (تقرير ١٢)، رام الله، ٢٠٠٧.
١٥. أمان: التعينات الإدارية في الحكومة الفلسطينية العاشرة كما وردت في قرارات مجلس الوزراء، كانون أول ٢٠٠٦.
١٦. جاد، إصلاح. نساء على تقاطع طرق الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. رام الله. مواطن، ٢٠٠٨.

١٧. دراسة عن حركة حماس أصدرها المركز الفلسطيني للإعلام القريب من حركة حماس (كانون أول ٢٠٠٧). <http://www.palestine-info.com/arabic/hamas>.
١٨. عبد الرحمن، محمد. منهج الإصلاح والتغيير عند جماعة الإخوان المسلمين، القاهرة. دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٦.
١٩. عبد الهادي، مها. واقع المرأة في فلسطين وجهة نظر إسلامية، نابلس. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.
٢٠. عاطف عدوان: الدور السياسي والإعلامي للمسجد. www.iugaza.edu.ps/ara/research/conf/masjed/articles
٢١. فرحات، يوسف. (أزمة الفهم في الصحوة الإسلامية - التشخيص والعلاج)، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام وتحديات العصر، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٧.
٢٢. مشعال، شأؤول، و سيلع، ابراهام: عصر حماس. ١٩٩٩.
٢٣. يوسف، حسن. المواطنة في الدولة الإسلامية، في حول واقع العلاقة الإسلامية المسيحية في فلسطين، تقديم جميل حمامي، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس، ١٩٩٩.

(٥) مصادر إعلامية

١. صحيفة الرسالة، أعداد مختلفة.
٢. صحيفة الأيام، ٢٠٠٦/٣/٩.
٣. وكالة معاً الإخبارية، ٢٠٠٨/٧/١٠.